



إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق

أ.م.د. نغم حسين نعمة

كلية اقتصاديات الأعمال/ جامعة النهرين

المستخلص:

تقف مهمة تسخير الثروة النفطية الهائلة لدعم التنمية الاقتصادية والبشرية في مقدمة الأولويات، وذلك بعد عقود من الهدر وسوء الاستخدام. ولا يعود ذلك فقط الى حقيقة أن هذه الثروة ستبقى تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى العقود القادمة، بل الأهم من ذلك هو أن الطريقة التي سيتم بواسطتها استثمار وتوزيع الثروة ستحدد الى درجة كبيرة مستقبل النظام السياسي والاجتماعي. وبقدر ما يظل مستقبل الاقتصاد العراقي معتمداً على الثروة النفطية، فإن تجربة العقود الماضية تقدم دروساً قيمة بشأن الآثار المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تترتب على طريقة إدارة الثروة النفطية.

أن الإرتكاز على قواعد مالية واقتصادية جيدة يعد من أهم مقومات بناء الدولة الحديثة التي تستلزم منظومة إدارة متقدمة لإدارة الفعاليات والنشاطات بمسارات تعبر عن وضوح الفلسفة المالية والاقتصادية المعتمدة في توجيه موارد البلاد، لضمان الحصول على أفضل النتائج وأكثرها تأثيراً.

أن الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها النفط في مجال العلاقات المالية والاقتصادية تؤهله ليكون من أهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولية والإقليمية، مما يضع أمام العراق أداة فعالة في تقوية علاقاته الدولية على مختلف الأصعدة، وذلك بغرض الوقوف على دور القطاع النفطي للنهوض بالاقتصاد العراقي.

Oil revenue management and its role in maximizing the wealth of Iraq

Abstract:

Standards harness the vast oil wealth to support the economic and human development a top priority task, after decades of waste, and abuse. This not only due to the fact that this wealth will form the backbone of the Iraqi economy over the coming decades, but more important is that the way will be through which investment and the distribution of wealth will determine to a large degree the future of the political and social system. As far as the future of the Iraqi economy remains dependent on oil wealth, the experience of past decades provide valuable lessons on the financial implications and the economic, political and social, which can have the oil wealth management method.

To build on the financial rules and an economic good is one of the most important elements of building a modern state that require advanced management system for the management of events and activities paths reflect the clarity of the financial and economic philosophy adopted in directing the country's resources, to Dmon get the best results and most influential.

The strategic importance of the oil in the field of financial and economic relations qualify him to be the most important facilities that are controlled by international politics and regional, placing in front of Iraq an effective tool in the strengthening of international relations at various levels, in order to stand on the role of the oil sector for the advancement of the Iraqi economy



المقدمة:

أن الدول المنتجة والمصدرة للنفط تواجه تحدي خاص في كيفية إدارة اقتصادياتها ليس فقط بسبب التقلب الكبير في أسعار وعوائد النفط ولكن أيضا بسبب أن النفط سلعة ناضبة وسيأتي اليوم الذي ينتهي فيه هذا المورد. أن عدم استقرار العائدات النفطية يولد عدد من التعقيدات في السياسة المالية على الأمد القصير والطويل، وهي مرتبطة بعدد من القضايا الجوهرية ومنها حجم الأهمية النسبية لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني وحجم الاحتياطات من النفط الخام وتطور الصناعة النفطية ومرحلة تطور القطاعات الأخرى غير النفطية. أن التحدي الأكبر للدولة النفطية هو كيفية إدارة الثروة النفطية بحكمة ومن دون تبذير وتبديد للعائدات المتحققة، لاسيما أن النفط سلعة متأرجحة الأسعار وإن العائدات متقلبة الاتجاه. لذلك فأن التركيز أولا يجب أن ينصب على الأجل الطويل وإن مفتاح التحدي للسياسة المالية هو القرار بشأن كيفية تخصيص وإدارة الموارد لأجيال متعاقبة. وهذا التحدي يجب أن يتحول إلى اهتمام بعدالة التوزيع للموارد والأعباء لعدد من الأجيال الحالية والقادمة.

وهنا علينا أن نستعير مفهوم (الدخل المستمر Permanent income) للاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان M.Friedman حيث غالبا ما يحصل الفرد على دخل إضافي أعلى من دخله المعتاد مما يجعله يتصرف على أساس أنه يتمتع بدخل دائم وعدم ضغط إنفاقه الاستهلاكي إذا ما طرأ انخفاض على مستوى الدخل الجاري، وذلك في محاولة منه للحفاظ على نمطه الاستهلاكي الذي اعتاد عليه حتى لو اضطر إلى السحب من مدخراته السابقة أو بالاقتراض من الآخرين. ويبدو أن هذه الظاهرة قد انتقلت عدواها من الفرد إلى الحكومة (النفطية) خاصة لتتصرف وكأن لديها فائض نقدي مستمر دون أن تدرك عواقب هذا الاعتقاد أو التصرف، وقد كان هذا الأمر واضحا في إجراءات الحكومات العراقية التي درجت على فتح باب التعيينات بشكل كبير في دوائر الدولة بعد ارتفاع العائدات النفطية وكأن هذه العائدات حالة مستمرة ودائمة، ثم تعمل على قفل هذا الباب بعد الانخفاض الكبير الذي يحصل في أسعار النفط العالمية، دون أن تجهد نفسها في إيجاد فرص اقتصادية حقيقية في القطاعات الإنتاجية للأيدي العاملة الجديدة الراغبة في الدخول إلى سوق العمل.

أن الحكومة في الدولة النفطية تواجه تحدي عدم اليقين أو التأكد المرتبط بالثروة النفطية، فتقلب حجم العائدات النفطية بسبب تأرجح أسعار النفط يمثل مشكلة كبيرة للإدارة المالية خاصة في الأجل القصير الذي ينتقل بسهولة إلى حالة من عدم التأكد في الأجل الطويل مرتبط بالثروة النفطية نفسها وخاصة في قضايا المسار المستقبلي لأسعار النفط وحجم الاحتياطي النفطي ومعدل كلفة استخراج النفط وهي اعتبارات هامة جدا في الأجل الطويل. أن هذه الحالة من عدم التأكد تجعل الحكومة في الدولة النفطية تتبنى سياسات مالية أكثر تحفظا مما لو كانت جميع المتغيرات تجري في جو من اليقين والتأكد.

منهجية البحث:

أولاً- مشكلة البحث: تتمحور مشكلة هذا البحث حول بيان ما إذا كانت إدارة العوائد النفطية بشكل كفوء وفعال يمكن أن يفضي الى تعظيم ثروات العراق، من خلال منظومة إدارة متقدمة لإدارة الفعاليات والنشاطات بمسارات تعبر عن وضوح الفلسفة المالية والاقتصادية المعتمدة في توجيه موارد البلاد.



لذلك فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي ستكون بحد ذاتها تحديداً لأبعاد المشكلة، وهذه التساؤلات هي:

1. ما هي ملامح قطاع النفط العراقي وتطوره؟
2. ما هي خصائص النفط العراقي ومميزاته؟
3. لماذا تطوير حقول ومصافي النفط العراقية؟
4. ما أهمية قطاع النفط العراقي؟
5. ما هي أهم الخيارات المتاحة للمساهمة في تطوير القطاع النفطي في العراق؟
6. ما هي آليات إدارة العوائد النفطية وهل هناك من محاولات لتعظيمها في العراق؟
7. هل أشارت تجارب الدول في مجال إدارة العوائد النفطية الى امكانياتها في تعظيم ثرواتها ودعم أقتصاداتها؟

ثانياً- فرضية البحث: "ان إدارة العوائد النفطية بكفاءة وفاعلية يمكن ان يفضي الى تعظيم ثروات العراق من خلال اعتماد آليات ناجحة في إدارة العوائد النفطية".

ثالثاً- أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من أهمية موضوعه وكالاتي:

- 1- يعدّ النفط مصدر أساسي للطاقة، وقد اكتسب أهميته الإستراتيجية في العلاقات المالية والاقتصادية والسياسية الدولية بسبب وجود قابلية لنفاد هذا المصدر، فهناك دول تعتمد على النفط ومشتقاته كمادة أولية تدخل في صناعاتها، وهناك دول تعتمد على إيرادات النفط ويعتبر من أهم الموارد التي تعتمد عليه الدول في تمويل موازاناتها.
- 2- أن الإرتكاز على قواعد مالية واقتصادية جيدة يعد من أهم مقومات بناء الدولة الحديثة التي تستلزم منظومة إدارية متقدمة لإدارة الفعاليات والنشاطات بمسارات تعبر عن وضوح الفلسفة المالية والاقتصادية المعتمدة في توجيه موارد البلاد، لضمان الحصول على أفضل النتائج وأكثرها تأثيراً.
- 3- لقد عكست التجربة العراقية أفتقار آلياتها سياسات واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع النفطي بشكل خاص، بعد أن أخفقت برامج الحكومات التي تعاقبت على إدارة البلاد في بلورة إستراتيجية واضحة المعالم لتحرير الاقتصاد العراقي من عقدة الأحادية التي ركب موجتها منذ النصف الثاني من القرن الماضي.

- 4- كما يكتسب البحث أهميته من خلال بيان دور النفط في أقتصاديات الدول المنتجة (المصدرة) للنفط، وكونه يطرح آليات إدارة العوائد النفطية، نظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها العائدات النفطية في الوقت الراهن والمستقبل والتي تؤثر في أغلب أقتصاديات هذه البلدان.

رابعاً- أهداف البحث: يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:

- 1- الطرح المعرفي لملامح القطاع النفطي العراقي وتطوره وأهميته من خلال توضيح الطلب العالمي على النفط العراقي وصادرات النفط العراقي فضلاً عن توضيح إيرادات النفط العراقي.
- 2- مناقشة خصائص النفط العراقي ومميزاته.
- 3- مناقشة وتحليل أهم الخيارات المتاحة التي تسهم في تطوير القطاع النفطي في العراق .



4- طرح آليات إدارة العوائد النفطية، من خلال توضيح إدارة العوائد النفطية في العراق للمدة من 1990-2011 ومحاولات تعظيم العوائد النفطية في ظل جولات التراخيص .

5- طرح وتحليل تجارب بعض الدول في مجال إدارة العوائد النفطية.

خامساً- بيئة البحث: تناول البحث دراسة تجارب مجموعة من الدول العالمية والعربية في دور إدارة العوائد النفطية في تعظيم ثرواتها وانعكاساتها على دعم اقتصاداتها من خلال توافر إدارة فاعلة للثروات النفطية، وقد تم التركيز على تجربة كل من النرويج والاسكا كتجارب عالمية، وتجربة الكويت كتجربة عربية، فضلاً عن تناول التجربة العراقية بعد عام 2003. وقد ركزت بشكل اساس على آليات إدارة العوائد النفطية واستثمارها لبناء دولة قوية قادرة وأمنة.

الاطار المفاهيمي للبحث:

أولاً- ملامح قطاع النفط العراقي وتطوره: أن الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها النفط في مجال العلاقات المالية والاقتصادية تؤهله ليكون من أهم المرافق التي تتحكم فيها السياسات الدولية والإقليمية، مما يضع أمام العراق أداة فعالة في تقوية علاقاته الدولية على مختلف الأصعدة، وذلك بغرض الوقوف على دور إدارة العوائد النفطية في تعظيم ثروات العراق وبالتالي النهوض بالاقتصاد العراقي.

تشير الطبيعة الجغرافية للعراق بأنها طبيعة رسوبية وتشير تلك العوامل الى أن العراق يطفوا على بحيرة من النفط، وعلى الرغم من وجود آراء متباينة حول حجم الاحتياطيات النفطية المثبتة والمحتملة في العراق، إلا أنها تتفق فيما بينها على أن هناك احتياطياً هائلاً لا مثيل له في منطقة اخرى من العالم (OPEC, 2006:14). وقد أثبتت الإحصائيات الخاصة بأحتياطيات النفط المؤكد في العراق أنه ما يقارب (115) مليار برميل الاحتياطي المثبت و(220) مليار برميل من الاحتياطي غير المثبت، والذي يمثل نسبة (17.53%، 12.40%) من أحتياطيات أوبك والعالم على التوالي (OAPEC, 2008:3).

ويوضح الجدول (1) المساهمة النسبية لاحتياطي النفط الخام في العراق بالنسبة لاحتياطي أوبك خلال الأعوام (2005-2009).

جدول (1) المساهمة النسبية لاحتياطي النفط الخام في العراق بالنسبة لاحتياطي أوبك للفترة (2005-2009)

السنة	احتياطي النفط الخام في العراق	احتياطي النفط الخام في دول أوبك	نسبة مساهمة احتياطي النفط الخام في العراق بالنسبة لدول أوبك %	متوسط احتياطي النفط الخام في العراق خلال (5) سنوات	معدل النمو المركب لاحتياطي النفط الخام %
2005	115.0	654.6	17.5679804	118.7	2.917
2006	115.0	654.7	17.5652971		
2007	115.0	656.0	17.5304878		
2008	115.0	658.6	17.4612815		
2009	115.0	670.1	17.1616176		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2005-2010).

ومن الجدول السابق يتضح بأن نسبة مساهمة احتياطي النفط الخام في العراق لدول أوبك بلغت (17.56%) بمعدل انخفاض تدريجي حتى العام 2009 لتصبح (17.16%)، مع ثبوت احتياطي النفط الخام في العراق خلال الأعوام (2005-2009) على التوالي، بمعدل نمو يقدر بنسبة (2.917) لاحتياطي النفط الخام في دول أوبك خلال تلك الفترة.



ثانياً - خصائص النفط العراقي ومميزاته: هناك عدة خصائص للنفط العراقي، ومن أهم تلك الخصائص ما يلي: (النعاس، 2010: 408).

- 1- أن النفط العراقي مادة قابلة للنفاذ غير متجددة، ويُعد النفط الخام المصدر الرئيس للموارد، مما يوجب زيادة العناية به.
- 2- توافر النفط العراقي بكميات كبيرة تتزايد بتواصل اكتشافات جديدة له في أحواض لم يتم اكتشافها.
- 3- تتوافر احتياطاته في باطن الأرض وبكميات كبيرة جداً.
- 4- يُعد النفط الخام في العراق أكبر سلعة تجري المتاجرة به على المستوى العالمي.
- 5- تُعد صناعة النفط الخام من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج الى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد والمؤسسات في العراق المغامرة.
- 6- للنفط العراقي طبيعة واهمية خاصة كونه مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية.
- 7- يتخذ النفط الخام العراقي صفة التشابك في مختلف مراحل الصناعة، والطبيعة التكاملية مما يميز نشاط الشركات بالاندماج والتكامل.

ويتميز النفط العراقي بالعديد من المزايا ينفرد بها عن باقي الدول النفطية سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، ومن أهمها ما يلي: (قاسم، 2009: 24).

- 1- الاحتياطيات الضخمة للنفط العراقي: يمثل الاحتياطي النفطي العراقي (145) مليون برميل كأحتياطي مؤكد، والذي يمثل (11%) من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ (1160.8) مليار برميل، حيث قدرت إدارة معلومات الطاقة الامريكية الاحتياطيات النفطية غير المؤكدة في العراق الى (400) مليار برميل، إذ أن حقل القرنة الغربي وحده يحتوي على (100) مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد، كما أن لدى العراق اكثر من (526) بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى (125) بئراً فقط.
- 2- انخفاض التكلفة الإنتاجية للنفط العراقي: تُعد تكاليف استخراج النفط العراقي هي الأدنى على مستوى العالم، ويرجع ذلك الى وقوع الحقول النفطية العراقية على اليابسة وقربها من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة نتيجة التضخم النفطي الموجود به، كما أن أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن سطح الأرض بمقدار (600) متراً، وكذلك فإن التكاليف السنوية المرصودة للصيانة وزيادة الطاقة الإنتاجية في العراق أقل منها في بعض الدول العربية النفطية منها.
- 3- المحددات الخارجية على الإنتاج النفطي العراقي: لا توجد محددات خارجية على إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي، وذلك بالنظر الى أن معدلات أستخلاص النفط الخام من الاحتياطي هي الأقل في العالم، فهي تبلغ (0.65%) مقارنة مع معدلات قد تصل الى (8%) في دول أخرى وخاصة الدول المتقدمة ذات المخزون النفطي الكبير، كما أنه لا توجد محددات إنتاجية على العراق من قبل منظمة أوبك (الغضبان والأمير، 2009: 44).

- 4- مواقع التنقيب النفطية الميدانية: حيث يوجد في العراق أكثر من (500) موقع تنقيب، وقد تم الحفر فعلاً في (115) منها، وتم اكتشاف النفط في (72) حقل نفطي، وهذا يدل على أن نسبة النجاح في عمليات الحفر هي (70%)، وهذه النسبة هي الأعلى في العالم.



5- ارتفاع العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي: يُعد العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي من المعايير والمؤشرات المهمة من الناحية المالية والاقتصادية، فمن جهة إنها تؤمن مصدر النقد الاجنبي لأطول فترة ممكنة للدول التي تمتلك أطول فترة لنضوب النفط فيها، ومن جهة أخرى إنها توفر الأمان والاستقرار في ظل الإمكانيات المتناقصة لاحتياطيات النفط العالمية، خاصة في ظل تزايد إنتاج النفط الخام ومن ثم الاستهلاك. حيث يمتلك العراق من الإمكانيات التي تجعله صاحب أطول عمر افتراضي للاحتياطي النفطي فيه مع توالي نضوب حقول النفط الاخرى واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم، وخاصة دول أوبك الخليجية. إذ قدر العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي للعراق حوالي (164) عام حتى عام 2006، وهو أطول الأعمار الافتراضية في دول أوبك الخليجية، وحقق ثاني أكبر معدل نمو للعمر الافتراضي للاحتياطيات النفطية في دول أوبك الخليجية خلال المدة (2003-2009) حيث بلغ (1.25%) بعد دولة قطر والذي بلغ معدل نموها (3.1%) في حين حققت إيران المرتبة الثالثة وبمعدل نمو (1.1%)، في حين حققت باقي دول أوبك الخليجية معدلات نمو سالبة، إذ يصل متوسط إنتاج البئر من النفط العراقي الواحد الى (13.8) ألف برميل يومياً، مقابل (8) آلاف برميل إنتاجية البئر السعودي، و (2.1) ألف برميل يومياً إنتاج البئر الإيراني.

وهذا يعني أن العراق سيكون أحد الدول القليلة الذي سيظل يحتفظ باحتياطي نفطي كبير لأطول فترة ممكنة، فضلاً عن المميزات الاخرى المتمثلة في غزارة إنتاج الآبار العراقية، وأن النفط العراقي بشكل عام يُعد من التكوينات التي لا يزيد عمق أغزرها إنتاجاً عن (1503م) وهي تكوينات حقل كركوك، أما بقية الحقول الأخرى فلا يزيد متوسط أعماقها عن (3607م).

6- زيادة الطلب على النفط العراقي: إن نوعية معظم نفط العراق تتميز بزيادة الطلب عليه بسبب انخفاض نسبة الكبريت المتواجدة فيه، إذ يصل تركيز الكبريت في خام البصرة الخفيف الى (1.95%) أما في خام نفط الشمال فيترواح تركيز الكبريت فيه ما بين (0.7-7.6%) وكذلك يصل تركيز نفط شرق بغداد الى (4%) كبريت.

ثالثاً- تطوير حقول ومصافي النفط العراقية: بعد احداث عام 2003، وجد العراق نفسه في مرحلة انتقال جديدة، ووفقاً لتقرير منظمة أوبك لعام 2004 أعلن العراق في أبريل عام 2004 أن مصافيه النفطية تشهد برنامج تطوير شامل لزيادة إنتاجها بمقدار الربع، وفي حال تنفيذ البرنامج سترتفع طاقة التكرير العراقية الى (600) ألف برميل يومياً. ويشمل برنامج التطوير (12) مصفاة، كما وأن المصافي العراقية تكرر نحو (475) ألف برميل يومياً، علماً بأن بيانات الإنتاج تتغير احياناً بسبب أعمال التخريب. ويبلغ إنتاج الجازولين نحو (12) مليون لتر يومياً ونحو (10-12) مليون لتر يومياً من زيت الغاز، ونحو (2500) طن يومياً من البترول المسال. ويخطط العراق لبناء مصفائين جديدين طاقة كل منهما (140) ألف برميل يومياً، إحدهما في شمال العراق في الموصل والاخرى في المسيب.

وتشير مجلة أويل آند غاز الى أن القدرة الانتاجية لتكرير النفط في العراق في يناير 2005 قد بلغت حوالي (500.597) برميل في اليوم من إجمالي الطاقة الإنتاجية التصميمية للمصافي العراقية البالغة (700) ألف برميل في اليوم، وإن لدى العراق (8) مصافي لتكرير النفط، لم تتعرض أي منها للدمار أبان احداث عام 2003. وتُعد مصفاة صلاح الدين في منطقة بيجي اكبر مصفاة في العراق،



حيث تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي (310) ألف برميل يومياً، ثم مصفاة البصرة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية (150) ألف برميل يومياً، ثم مصانع الدورة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية (110) ألف برميل يومياً (جابر، 2009: 5).

لقد هدفت وزارة النفط العراقية الى إنتاج ما يقرب من (6) ملايين برميل يومياً، وبينت الوزارة ان الحاجة الى استثمار ما يوازي من (25-75) مليار دولار في العام 2007، وذلك حتى يستطيع الانتاج العراقي بهذا المستوى الى الوصول الى اعلى نسبة في الانتاج ليؤدي ذلك الى تنمية اقتصادية جادة وحقيقية، وقامت شركة نفط الجنوب على رفع سقف الإنتاج في الحقول المستثمرة وزيادة الطاقة الإنتاجية لحقول النفط العراقية في الجنوب، وبأشرت من خلالها الملاكات الهندسية الفنية بتطوير واستثمار حقول مجنون من خلال توسيع مساحة المحطة، وبدأ العمل بإنشاء قواعد كونكريتية، وارسال صفائح حديدية الى شركة المعدات الهندسية لتصنيع (15) عازلة، وعملت ايضاً على تطوير طاقتها الانتاجية لتصل الى (35) ألف برميل يومياً كمرحلة مكملة. كما قامت محطات نفط الجنوب بتأهيل وتطوير تجميع مواد قديمة، فضلاً عن تدريب ملاكاتها الادارية والفنية (نبيه، 2010: 122).

ويوضح الجدول رقم (2) تطوير قطاع التكرير للمصافي بمحافظة الوسط والجنوب والشمال في العراق للفترة من (2007-2010) على النحو التالي:

جدول (2) تطوير المصافي الوسط والجنوب والشمال بمحافظة العراق للفترة (2007-2010)

المصافي	الموقع	طاقة التصفية	بدأ التشغيل
مصافي الوسط	الدورة	210	2009
	النجف الاشرف	30	2007
	الساو	30	2007
	كربلاء	140	2010
مصافي الجنوب	البصرة	210	2009
	الناصرية	300	2009
	العمارة	30	2008
مصافي الشمال	كركوك	55	2007
	بيجي	30	2007
	حديثة	36	2008
	القيارة	30	2008

المصدر: معهد جيمس بيكر لدراسة الطاقة <http://www.rice.edu/energy/public>

ويتضح من خلال الجدول السابق أن موقع الناصرية يعمل بأعلى طاقة إنتاجية حيث بلغت طاقتها الإنتاجية (300) ألف برميل يومياً، والذي بدأ العمل به منذ تطويره في العام 2009، يليها موقع البصرة والذي يعمل بطاقة إنتاجية قدرها (210) ألف برميل يومياً. أما بالنسبة لموقع الدورة فقد بلغت (210) ألف برميل يومياً، تلتها في الطاقة الإنتاجية موقع كربلاء والذي بلغت طاقتها الإنتاجية (140) ألف برميل يومياً، وهما تابعا لمصافي للوسط. وتأتي مصافي الشمال وقد سجلت اعلى نسبة لمصافيها في موقع كركوك حيث بلغت طاقتها الإنتاجية نحو (55) ألف برميل يومياً، ومما تقدم يتضح أن مصافي الوسط سجلت أعلى نسبة إنتاج على مستوى المصافي العراقية.



رابعاً- أهمية قطاع النفط العراقي: يُعد العراق جزءاً من الحوض النفطي الكبير الذي يغطي معظم أراضي المشرق العربي، والأحواض النفطية هي عبارة عن مساحات من الأراضي تميل الى الوحدة والتشابه في مظهرها العام جيولوجياً وجغرافياً على الرغم من التنوع الواضح في بعض أجزائها المكونة، وتضم بين طياتها حقولاً نفطية تكون بؤر الإنتاج الحالية، وبما أن النفط من أهم الخيرات الطبيعية التي يمتلكها العراق والذي يُعد العامل المهم في تشكيل العراق الحديث حاضره ومستقبله، فخلال الأعوام السابقة لعبت مدفوعاته دوراً أساسياً في صياغة برامج وخطط التنمية في العراق، وانه من أهم العوامل المؤثرة في تكاليف الإنتاج هي تكاليف عنصر العمل الذي يتميز برخصه في العراق مقارنة بالدول الاخرى، ومن ثم فإن عنصر العمل يساهم بنسبة تتراوح بنسبة (10%-15%) من إجمالي تكلفة الإنتاج الخام، فإن انخفاض مستويات الأجور، على الرغم من أنها تعد ثانوية بالنسبة لرأس المال الإجمالي تؤثر تأثيراً واضحاً على جملة تكاليف الإنتاج (الجلبي، 2011: 4).

لقد كان للطلب الخارجي على النفط العراقي دوراً بارزاً في تحديد حجم الموارد المالية للقطر، وبعد أحداث عام 2003 في العراق توقفت عمليات تصدير النفط الخام وعادت نشاطها في النصف الثاني من عام 2003 واخذت الإيرادات النفطية منحناً تصاعدياً مع نهاية عام 2003، وقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها المرقم (1483) في مايو 2003 الذي تأسس بموجبه ما يعرف بصندوق تنمية العراق لغرض إيداع عائدات مبيعات النفط الخام العراقي ومشتقاته النفطية والغاز الطبيعي، بالإضافة الى الأموال الفائضة من برنامج النفط مقابل الغذاء، وكذلك جميع الأموال والأصول المالية الأخرى التي تمتلكها الحكومة العراقية.

ولتوضيح أهمية النفط العراقي سنحاول ألقاء الضوء على كل من الفقرات الآتية:

أ- الطلب العالمي على النفط العراقي: يحتل النفط العراقي مركزاً مرموقاً بين الأقطار المستهلكة له، مما أدى الى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الأقطار، ومنها الأقطار الأوروبية وأقطار الشرق الأقصى، إذ حققت مستويات الطلب على النفط أعلى مستوى لها منذ (28) عاماً، ولقد كانت الزيادات غير المتوقعة في حجم النفط من الدول سريعة النمو خصوصاً الصين، من العوامل الرئيسة وراء تلك الزيادات، فضلاً عن الحاجة الفعلية للنفط في الدول المستهلكة الرئيسة. وفي العام 2003 وصل الطلب الى (82.4) مليون برميل يومياً بعد ما كان (76.3) مليون برميل يومياً في العام 2001، ومن المؤمل ان يصل الى (82.8) مليون برميل يومياً في العام 2005، وان تزايد الطلب العالمي على النفط هو انعكاس للحاجة الفعلية المتزايدة الى استخداماته المتنوعة في جميع انحاء العالم، ولم يكن ارتفاع الطلب او السعر معاً ناتجاً عن حدث عابر سرعان ما يزول (الحلبي، 2008: 24)، ونظراً لتمتع البترول العراقي بمزايا تفوق غيره من بترول اعالم بناء على كون أسعاره في الأسواق العالمية أسعاراً تافسية، فقد كان من المتوقع أن يحظى البترول العراقي بنصيب أكبر من الطلب العالمي على البترول، وبالتالي زيادة صادراته بمعدلات أكبر من المعدلات التي تحققت. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن معدل استيراداتها من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المتوافرة من معهد النفط الامريكي 2008 قد بلغت (543000) برميل من العراق (سليمان، 2009: 45).



ب- صادرات النفط العراقي: إن قدرة الصادرات النفطية العراقية من خلال مد خطوط تصدير النفط الخام عن طريق الأنابيب المارة بالسعودية وسوريا والأنابيب المارة بتركيا والميناءان البحريان، والتي تقدر بحوالي (6) ملايين برميل يومياً، ولكن هذا يتطلب استثمارات في الصيانة وتوسيع طاقات الخزن الحالية، وتقدر هذه الاستثمارات في الإصلاح والتوسع بنحو (5) مليار دولار، فضلاً عن قرابة (3) مليار دولار لتغطية نفقات التشغيل السنوية (السعدي، 2011: 14).

ويوضح الجدول (3) تطور الصادرات للنفط الخام العراقي للأعوام (2003-2009) وهي على النحو التالي:

جدول (3) تطور الصادرات العراقية من النفط الخام للفترة من (2003-2009)

السنوات	كميات الصادرات	نسبة الصادرات الى الانتاج %
2003	1.510	65.7
2004	1.520	67.9
2005	1.451	63.6
2006	1.420	61.3
2007	1.770	80.7
2008	1.690	69.7
2009	1.950	93.6

المصدر: وزارة النفط، مكتب المفتش العام، التقرير السنوي للأعوام (2003-2009)، ص: 22

ويبين الجدول السابق أن معظم إنتاج النفط العراقي يوجه نحو التصدير نتيجة لتدني حجم استهلاك النفط المحلي، علاوة على تراجع مشاركة الصناعات التحويلية في حجم الناتج الصناعي، وبالتالي انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول (4) نسبة مساهمة صادرات النفط الخام في العراق بالنسبة لصادرات أوبك للأعوام (2005-2009) وهي على النحو التالي:

جدول (4) المساهمة النسبية لصادرات النفط الخام في العراق بالنسبة لصادرات أوبك للفترة (2005-2009)

السنة	صادرات النفط الخام في العراق	صادرات النفط الخام في دول أوبك	نسبة مساهمة صادرات النفط الخام في العراق بالنسبة لدول أوبك %	متوسط صادرات النفط الخام في العراق خلال (5) سنوات	معدل النمو المركب لصادرات النفط الخام %
2005	1472.0	15855.0	9.2841375	70392.6	3.7
2006	1467.8	15939.0	9.2088588		
2007	1643.0	16101.3	10.204145		
2008	1855.2	16449.9	11.2471127		
2009	1905.6	14391.0	13.2416093		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2005-2009).

ويتضح من خلال الجدول السابق أن نسبة مساهمة صادرات النفط الخام في العراق لدول أوبك بلغت في عام 2005 (15855.0) بمعدل انخفاض وارتفاع على نحو متذبذب خلال تلك الفترة وحتى العام 2009 لتصبح (14391.0)، مع ثبوت متوسط الصادرات للنفط الخام في العراق خلال الأعوام



(2009-2005) على التوالي، بمعدل نمو يقدر بنسبة (70392.6) لصادرات النفط الخام في دول أوبك.

ويتسم تصدير النفط الخام العراقي بتدني مستوياته نتيجة لعدة عوامل منها: (حسين، 2006: 114).

1- تنذب حجم الإنتاج النفطي وعدم مطابقته للخطط الموضوعية.
2- إنعدام المرونة اللازمة لتصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية وتضرر محطات الضخ الرئيسية والبيئية للخط الاستراتيجي بالإضافة الى مشكلات منظومات التصدير (الشمالية، الغربية، الجنوبية) بسبب تآكل أجزاء من مكونات هذه المنظومات واندثارها الى جانب ضعف مولدات القدرة الكهربائية والاعتماد على الشبكة الوطنية المتقطعة وفقدان منظومات التصريف للمرونة في تصدير النفط الخام من المنفذ الجنوبي الى المنفذ الشمالي او بالعكس نتيجة الاضرار التي لحقت بمحطات الضخ.

3- تعرض الأنابيب الناقلة للنفط الخام للتخريب الذي أدى الى احداث شلل كبير في التصدير عبر المنفذ الشمالي.

4- تعرض الآبار النفطية للتخريب عن طريق الاعتداء المباشر على منظومة رأس البئر (Will Head) مما يعوق عمليات الحفر والاستصلاح أو إكمال هذه الآبار وتخريب الأنابيب الناقلة للنفط الخام من رأس البئر الى محطات عزل الغاز.

5- عدم استفادة العراق من الحقوق الحدودية واستغلالها من قبل دول الجوار، وذلك نتيجة عدم التنسيق مع الدول المجاورة.

6- التغييرات المستمرة في قيادة القطاع النفطي تبعاً للحكومات الانتقالية وان حالة عدم الاستقرار لم تساعد على قيام تخطيط استراتيجي ومتابعة حثيثة لمشكلات القطاع النفطي ومتطلباته. إذ أن كل مؤشرات القطاع النفطي تدل على ضرورة مشاركة شركات عالمية متخصصة لتطوير الحقوق وإدامة الإنتاج وزيادته فزيادة معدلات التصدير.

ج- إيرادات النفط العراقي: لقد كان للطلب الخارجي على النفط العراقي دوراً بارزاً في تحديد حجم الموارد المالية للقطر، وفي عام 2003 توقفت عمليات تصدير النفط الخام وعادت نشاطها في النصف الثاني من عام 2003، واخذت إيرادات النفط الخام العراقي ومنذ عام 2003 منحناً تصاعدياً حيث بلغت خلال النصف الثاني من عام 2003 نحو (3.90) مليار دولار، وفي العام 2004 ارتفعت الإيرادات لتصل الى (17.40) مليار دولار. وفي نهاية العام 2005 استمرت في الارتفاع لتصل الى (23.26) مليار دولار، وفي العام 2006 بنحو (30.39) مليار دولار.

أما في العام 2007 واصلت الارتفاع لتبلغ (38.37) مليار دولار، ونتيجة تأثر أسعار النفط بالأزمة المالية العالمية انخفضت إيرادات النفط العراقي الى (35.37) مليار دولار مع نهاية عام 2008. ومنذ العام 2009 اتخذت منحناً تصاعدياً مقارنة بالعام 2008 لتبلغ ارتفاعاً بنسبة (3.5%) على التوالي، وان هذا الارتفاع في الإيرادات النفطية لا يعود الى تحسن مستويات إنتاج النفط الخام العراقي او مستوى صادراته، وإنما الى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية،



وقد بلغ مجموع المبالغ المودعة في صندوق تنمية العراق مع نهاية عام 2009 (174.9) مليار دولار (التقرير السنوي لوزارة النفط، 2009-2003: 180).

ويوضح الجدول (5) الإيرادات النفطية المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI) للفترة من (2009-2003).

جدول (5) الإيرادات النفطية المودعة في صندوق تنمية العراق (DFI) للفترة من (2009-2003) بالمليار دولار

السنوات	الإيراد الكلي	المبلغ المستقطع كتعويضات (%5)	المبلغ المودع في صندوق تنمية العراق (%95)
2003	3.90	0.195	3.70
2004	17.40	0.869	16.51
2005	23.26	1.16	22.09
2006	30.39	1.51	28.87
2007	38.37	1.91	36.45
2008	35.37	1.76	33.60
2009	35.45	1.77	33.68
المجموع	184.14	9.174	174.9

المصدر: وزارة النفط، مكتب المفتش العام، التقرير السنوي للفترة من (2009-2003)، ص: 29. وما سبق يتضح ان الفترة من (2009-2003) أخذت اتجاهها جديداً في تخطيط الإيرادات النفطية. إذ أخذ العمل بتقدير سعر برميل النفط في الميزانية عام 2004 بسعر (17.40) دولار للبرميل، وبلغ (23.26) دولار للبرميل لميزانية عام 2005 و(30.39) دولار للبرميل لميزانية عام 2006 و(38.37) دولار للبرميل لميزانية عام 2007، و(35.37) دولار للبرميل لميزانية عام 2008 و(35.45) دولار للبرميل لميزانية عام 2009. وهو أمر متبع في أغلب البلدان المجاورة المنتجة والمصدرة للنفط تحسباً لأي انخفاض طارئ قد يطرأ على أسعار النفط الخام وهذا السعر أقل من السعر الفعلي لبرميل النفط العراقي الخام لهذه السنوات، مما أفرز فوائد في الإيرادات النفطية (تقرير الشفافية لوزارة النفط، 2006: 44).

خامساً- أهم الخيارات المتاحة للمساهمة في تطوير القطاع النفطي في العراق:

يؤكد خبراء الصناعة البترولية أن السياسة البترولية في العراق أخفقت في تطوير الصناعة البترولية، فالخزانات أصيبت بأضرار والبنية التحتية بما فيها الابار والانابيب ومحطات الضخ والموانئ في حالة بائسة، والمعدات أغلبها تعرض للصدأ وأن تطوير الصناعة البترولية ومعدات وبنيتها التحتية تحتاج الى جهود كبيرة وسياسية بترولية تكثف الجهود لاعادة أعمار القطاع البترولي (مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، 2007: 15).

وكل ذلك يتطلب وضع سياسة بترولية تكون جزء من السياسة الاقتصادية تأخذ في اعتبارها مسألتين مركبتين أولهما ربط إنتاج وتصدير البترول بحاجة الاقتصاد الوطني وثانيهما ربط الاستثمارات بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني العراقي (المعموري، 2007: 62).



أما بعد 2003 فأن ماحدث أبان فترة الثمانينات والتسعينات وكذلك حرب الخليج الثالثة، قد أسفر عن تدمير شبه كامل لكل القطاعات الاقتصادية، وكذلك فقدان الجانب الامني كل ذلك ترك أثاره على القطاع النفطي (الريعي، 2006: 6).

وقد أعتمدت السياسة النفطية في هذه المرحلة تعظيم وزيادة الانتاج والعمل على تصديره من أجل زيادة العوائد النفطية لحاجة البلد للعوائد للأعمار وتطوير القطاعات الانتاجية للاقتصاد الوطني، وقد أعلنت وزارة النفط العراقية أن هدفها هو انتاج (6) مليون برميل ويحتاج القطاع البترولي من (25-75) مليار دولار لكي يستطيع العراق الوصول الى الانتاج بهذا المستوى، ولأجل تحقيق هذا الهدف ذهبت السياسة البترولية لتطوير الحقول المكتشفة لزيادة الانتاج فهناك (80) حقلا مكتشفا وأن فقط (17) حقلا منتجا من مجموع هذه الحقول، وان الحقول المنتجة، الانتاج فيها ليس بطاقتها القصوى نتيجة عدم ادخال التقنيات الحديثة في كافة مجالات الصناعة البترولية والتي تؤدي الى زيادة الانتاج، بل أدى الى اللجوء الى بعض الطرق الغير عملية وخاصة أثناء فترة الحصار الاقتصادي الى نتائج خطيرة يصعب تجاوزها (مشلوش، 2006: 4).

نلاحظ هنا أن مبدأ زيادة الانتاج الذي اعتمدته السياسة النفطية خلال هذه المرحلة ليس هو المهم ولكن المهم هو كيفية التصرف بهذه العوائد المتحققة هذا من جهة ، والعمل على تخليص الاقتصاد العراقي من ظاهرة الاقتصاد الريعي من جهة أخرى.

وقد تعددت الخيارات بعد عام 2003 امام السياسة البترولية فأخذت عدة أشكال يمكن أستخدامها للمساهمة في تطوير القطاع البترولي العراقي وهذه الخيارات هي:

1. الاعتماد على شركات النفط الوطنية: ذهب اصحاب هذا الاتجاه الى ان تواصل الشركات الوطنية إدارة وتشغيل المشاريع البترولية، كما هو الحال في العديد من البلدان المصدرة للبترول، في فنزويلا وايران والمكسيك، وهذا الاتجاه يؤيده معظم العاملين في القطاع البترولي بسبب، أن هذا الاسلوب هو المعمول به منذ بداية السبعينات وقد حققت الشركات الوطنية انجازات مهمة في مجالات متنوعة من الصناعة البترولية، فضلا عن أن هذه الشركات نجحت في إدارة هذا القطاع في اصعب الظروف في فترة حرب الخليج الاولى والثانية واعادة اعمار ما خلفته هذه الحروب من تخریب ودمار ونقص قطع الغيار بسبب ظروف الحصار والحروب (سلمان، 2004: 96).

وفي هذا الاسلوب تتخذ الدولة كل القرارات وتحصل على كل العوائد البترولية وامكانية الدولة في انفاق هذه العوائد على تقديم خدمات كالصحة والتعليم وبسبب اعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على هذه العوائد فأن القرارات الاستثمارية تكون معتمدة على تلك العوائد ويعتبر العراق من أوائل الدول العربية التي سعت الى بناء ملاكات وطنية، فقد تم إرسال بعثات في المجال البترولي منذ خمسينيات القرن العشرين، مما وفر للقطاع البترولي العراقي ملاكات فنية وهندسية وادارية فضلا عن الخبرة التي اكتسبت في شؤون التنقيب والحفر والانتاج ويمكن الاعتماد على هذه الملاكات في إدارة القطاع النفطي (بحر العلوم، 2006: 88).

2. الاعتماد على شركات النفط الاجنبية: أما أصحاب هذا الاتجاه فيتضمن رأيهم الاعتماد على الشركات البترولية الاجنبية لتطوير القطاع البترولي. وذهب الى هذا الاتجاه السياسيون العراقيون الذين



كانوا يقيمون بالخارج وقد أتبعَت هذه السياسة البلدان المصدرة للبترول المعروفة بالتشدد في سياستها البترولية كفرنزويلا والجزائر، فقد قامت هذه الدول بفتح المجال للقطاع الاجنبي للاستثمار في قطاعها البترولي، وقد قامت الحكومة العراقية بالفعل بدعوة الشركات الاجنبية الى مناقصات للاستثمار في القطاع البترولي. وكان السبب وراء فتح المجال للشركات الاجنبية للاستثمار في القطاع النفطي هو ادخال التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية للعراق والاستفادة منها في تطوير ورفع سقف الانتاج النفطي (سلمان، 2004: 98).

ومن أسباب التوجه الى دعوة الشركات الاجنبية هو التدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات العراقي ونفاقم المديونية وفشل خطط التنمية في العراق وتوصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كحل للمشاكل المالية والاقتصادية التي يعاني منها العراق، وكذلك تماشياً مع التوقعات المستقبلية للطلب العالمي على النفط يسعى العراق في هذا المجال الى تعزيز طاقته الانتاجية لتلبية الطلب العالمي وكما ان المشاريع الاستثمارية في القطاع النفطي بشقيها الاستخراجي والتحويلي تستوعب استثمارات واسعة لا تتمكن الدولة وحدها من تنفيذها ما لم تعتمد على الشركات الاجنبية في بعض المشاريع (حسن، 2007: 99).

3. الخصخصة في القطاع النفطي بعد عام 2003: شهد العراق تغيراً جذرياً على كافة المستويات وبدأ مرحلة جديدة تدعو الى أيقاف سيطرة الدولة على الثروة البترولية وتبني اسلوب الخصخصة من خلال دعوة القطاع الخاص للمشاركة في إدارة القطاع النفطي مدعوماً بسياسة صندوق النقد الدولي. وبالرغم من ان الحكومة العراقية قامت منذ عام 1987 بخصخصة جانب مهم من الصناعة البترولية فيما يتعلق بتوزيع المشتقات والسماح للقطاع الخاص ببناء وإدارة محطات تعبئة الوقود والتجهيز المباشر للمواطنين بمختلف المشتقات البترولية، وبعد زيادة الحاجة لاستيراد المشتقات البترولية بعد عام 2003 اصدرت وزارة النفط قانون سمحت بموجبه لشركات القطاع الخاص العراقي أو الاجنبي بأستيراد المشتقات البترولية حسب المواصفات العالمية وبيعها (جعفر، 2006: 6).

وتلجأ الدولة الى خصخصة بعض النشاطات والشركات الغير رئيسية التابعة لشركات البترول الوطنية من خلال بيع بعض موجوداتها لمستثمرين محليين أو أجانب ويسمى ذلك بالخصخصة الجزئية ويزداد التفكير بهذه الطريقة عندما تنخفض اسعار البترول وعندما تواجه الحكومة صعوبة اكبر في تلبية المطالب المتزايدة للقطاعات الاخرى الغير بترولية. فطبقت هذه الطريقة في الامارات العربية حيث قامت شركة أبو ظبي في خصخصة بعض الشركات التابعة لشركة نفط أبو ظبي وترغب الحكومتين السعوديه والجزائرية في خصخصة بعض مصافيها وطبقت كذلك في شركة كستاتول النرويجية وبتروناس الماليزية، لكن على الرغم من الخصخصة الا ان الحكومات ظلت تمتلك الاسهم الاكبر فيها (الهيتمي، 2003: 8).

ان ماطرحة من خيارات امام السياسة البترولية كان قاصراً وذلك بسبب قلة وقدم التشريعات في موضوع البترول الذي ظل محل نزاع دائم.



سادساً- آليات إدارة العوائد النفطية ومحاولات تعظيمها في العراق:

النفط ثروة وطنية سيادية وتمثل عملية أستخراجه للتصدير تسليلاً لها، أي تحويل جزء منها الى عملة أجنبية. ونسلط الضوء في هذا المطلب على الآليات التي اعتمدت في إدارة العوائد النفطية في العراق من خلال الاتي:

1- إدارة العوائد النفطية في العراق للفترة من (1990-2011):

وتقسم دراسة إدارة العوائد الى فترتين، الفترة الاولى تتضمن دراسة إدارة العوائد البترولية خلال فترة الحصار الاقتصادي والعقوبات، وتتضمن الفترة الثانية مابعد حرب الخليج الثالثة وتغيير النظام في العراق عام 2003.

أ- آليات إدارة العوائد النفطية في ظل العقوبات عام 1990: عاودت معدلات الانتاجية والتصدير بالصعود بعد حرب الخليج الاولى، حيث بلغت الطاقه الانتاجية عام 1990 اكثر من (3.8) مليون برميل يوميا، بل أن الانتاج الفعلي في شهر تموز/يوليو 1990 بلغ فعلا حوالي (3.2) مليون برميل يوميا، وتم ذلك بأستغلال جزئي لمنشآت أنتاجية في حقل غرب القرنة والناصرية واللحيس وخباز وعجيل والعطاء الثالث لحقل الرميلية، وكانت الخطة تستهدف الوصول الى طاقة (4.2) مليون برميل عام 1991 بعد أكمال المرحلة الاولى لحقل غرب القرنة (AL-Chalabi, 2004:5)، لقد تأثر الاقتصاد العراقي وادارته بالتدويل بدءا من القرار (661) عام 1990/8/6 القاضي بفرض الحصار الاقتصادي والمالي على العراق وبموجب هذا القرار منع تصدير كافة السلع والمنتجات التي كان منشأها العراق ومنع تجهيز كافة السلع والمنتجات الى العراق عدا التجهيزات الطبية والمواد الغذائية لاسباب أنسانية وبعد صدور هذا القرار توقفت الواردات الطبية وهي لم تكن ممنوعة وكذلك توقفت وارادته من المواد الغذائية ولم يمنعها القرار في الحالات الانسانية وتوقفت الصادرات قاطبة بضمنها صادرات النفط الخام الا كميات يسيرة من النفط (حوالي 60الف برميل يوميا) كانت تصدر الى الاردن عن طريق البر وكميات اخرى يتم تهريبها عبر الحدود التركية. لقد ادى توقف الصادرات البترولية الى انهيار قطاع الصناعات الاستخراجية وادى الحصار الاقتصادي الى ضمور وتراجع القطاعات الاخرى (زيني، 2010: 258).

نظرا للحالة الغذائية والصحية الصعبة التي أصبح عليها الشعب العراقي بعد الحصار وحرب الخليج الثانية ، وبناءا على تقرير منظمة الغذاء الدولية الذي صدر في تموز 1993 بعد ان زارت العراق بعثة منها لدراسة الحالة الغذائية وتقييمها هناك ، وجدت ان الحصة التموينية التي يحصل عليها الفرد العراقي اصبحت مؤخرا تسد حوالي (55 %) من السعرات الحرارية التي كان يحصل عليها الفرد العراقي خلال الفترة (1987 – 1989) (FAO, 2003:22).

وبناءا على ذلك اصدر مجلس الامن الدولي قرارين احدهما برقم (706) في 1991/8/15 والثاني برقم (712) بتاريخ 1991/9/19 سمح للعراق بموجب القرارين بتصدير كمية من البترول بما قيمته (1.6) مليار دولار خلال ستة اشهر ، على ان ينظر في امر تصدير كميات اخرى من البترول في المستقبل اذا تطلبت حاجات الشعب العراقي الانسانية ذلك ، كما واشترط القراران ان يكون البيع



بأشراف الأمم المتحدة وإن تودع الإيرادات البترولية لدى صندوق خاص يشرف عليه الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة وتكون إدارتها وتوزيع مواردها كالاتي: (زيني، 2010: 294).

1. (30 %) من قيمة صادرات البترول لصندوق تعويضات الكويت.
 2. (65 %) من قيمة صادرات البترول لشراء حاجات الشعب العراقي الانسانية والطبية والغذائية على أن تتم تلك المشتريات بموافقة الأمم المتحدة وتوزع داخل العراق بأشرافها .
 3. (5 %) من قيمة صادرات البترول عن الاعمال التي تقوم بها الأمم المتحدة داخل العراق.
- رفضت الحكومة العراقية العمل بهذين القرارين بحجة كونهما ينتقصان من سيادة العراق، وجرت مفاوضات عديدة بين وفود من العراق والأمم المتحدة لم يتفقوا على شيء يذكر في بادئ الامر ونتيجة لذلك تدهورت حالة الشعب العراقي تدهورا خطيرا من شتى الوجوه ، عُد برنامج النفط والغذاء في اطار مذكرة التفاهم من اخطر السوابق السياسية والاقتصادية في التاريخ الحديث لدول العالم الثالث، لانه يضع مقدرات الثروة النفطية العراقية، التي تمثل اكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية حسب وكالة معلومات الطاقة الامريكية بيد هيئة تابعة للأمم المتحدة ومن خلالها تحت سيطرة الولايات المتحدة والغرب (مظلوم، 2003: 77).

ومن خلال ذلك بدأت الأمم المتحدة بإيعاز من الولايات المتحدة تراود العراق عن نفطه مستغلة المعاناة التي خلفتها ظروف الحرب والحصار فبرنامج النفط مقابل الغذاء يعني ان عائدات البترول لا تذهب الى العراق بل الى صندوق خاص تحت اشراف الأمم المتحدة لا يحتفظ بعائدات البترول فحسب بل يقرر كيف واين ومتى تتفق فهو نموذج خطير بغض النظر عن الظروف المؤدية الى فرضه.

بدأ تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء (Oil of Food Program) بعد مفاوضات طويلة بنهاية عام 1996 بعد الاتفاق بين الحكومة العراقية والأمم المتحدة على تنفيذ تفاصيل القرار (986) عام 1995 الذي سمح للعراق ببيع ماتصل قيمته الى ملياري دولار من البترول في فترة مدتها 180 يوم قسم تنفيذ البرنامج على اثني عشر مرحلة، ففي المرحلة الاولى في 10/12/1996 خرجت الاسواق في 10 ديسمبر 1996 اولى الصادرات البترولية من العراق بمبلغ ملياري دولار واودعت العوائد البترولية في حساب الأمم المتحدة للعراق (حساب الضمان) لدى بنك باريس الوطني في نيويورك، اما المرحلة الثانية في 8/6/1997 على خطة التوزيع وفي المراحل الاخرى اصدر الأمين العام قراره (S/1998/90) الذي قدم فيه مجموعه من التوصيات منها تعزيز سلة الاغذية وكذلك ان يرفع كل ستة اشهر سقف مبيعات النفط الى (5.2) مليون دولار. والجدول (6) يوضح مراحل برنامج النفط مقابل الغذاء لم يوافق مجلس الامن ولجنة برنامج النفط مقابل الغذاء على تخصيص اي مبالغ للقطاع النفطي وخصوصا في المراحل الثلاثة الاولى، وكما نلاحظ من الجدول (6) نلاحظ ارتفاع حجم الانتاج في المرحلة الثالثة الى اكثر من 50 % من المرحلة الاولى بينما نجد ان قيمة الصادرات لم ترتفع وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية وخلال المراحل الثلاثة الاولى لم تكفي العوائد البترولية لتمويل برنامج النفط مقابل الغذاء وهذا مادفع العراق الى بيع كميات من النفط باسعر منخفضة عبر الخليج وتركيا وايران (Salman, 2003: 10).



الجدول (6) مراحل برنامج النفط مقابل الغذاء وحجم الايرادات في كل مرحلة

المرحلة	تاريخها	مليون برميل	مليون دولار
الاولى	10/12/1996	120	2150
الثانية	4/8/1997	127	2125
الثالثة	5/12/1997	182	2085
الرابعة	4/6/1998	308	3027
الخامسة	27/11/1998	361	3947
السادسة	24/5/1999	390	7402
السابعة	12/12/1999	343	8302
الثامنة	9/6/2000	376	9564
التاسعة	6/12/2000	293	5638
العاشر	4/7/2001	300	5350
الحادية عشر	1/12/2001	207	3930
المجموع	-	3007	53520

المصدر: نعوش، النفط والضرية الوشيكة للعراق 2003 متوفر على الرابط: <http://www.aljazeera.net/stades>

ظل العراق يصدر بترول له لارن بموجب اتفاقية ثنائية تحدد سنويا وفي نهاية عام 1998 في المرحلة الرابعة سمح مجلس الامن رصد مبلغ قدره 300 مليون دولار تقطع من حساب العراق في الامم المتحدة لتمويل واصلاح القطاع النفطي، ومدد القرار في المرحلة الخامسة وبداية عام 2000 وافق المجلس الامن على مضاعفة المبلغ الى 600 مليون بشرط ان توافق لجنة العقوبات على كل عملية شراء لقطع الغيار الصناعة النفطية (حسين، 2006: 31).

لقد جدد العراق برنامج النفط مقابل الغذاء خمس مرات متعاقبة امد كل منها 180 يوم مع زيادة السقف الاعلى للموارد المتأتية من بيع النفط الى (5.2) مليون دولار ابتداء من المرحلة الرابعة (رشيد، 1997: 148).

ففي المرحلة الرابعة التي بدأت التنفيذ في (1998/6/4) بموجب قرار مجلس الامن 1157 الذي خول العراق باستيراد ما قيمته 300 مليون دولار من قطع الغيار والمعدات للصناعة النفطية لتمكينه من زيادة انتاج البترول لغرض التصدير. اما بالنسبة للمرحلة الخامسة والسادسة لم تشهدا اي تغيير واسع في الترتيبات التي كانت سارية في المرحلة الرابعة وبارغم من ضخ البترول وتصديره اكثر مما كان عام 1991 الا ان العوائد تبقى غير كافية واقل من المستوى الذي حدده مجلس الامن وذلك لسببين: الاول بسبب التأخر في الحصول على الادوات الاحتياطية البترولية والسبب الثاني قدم البنى التحتية البترولية وبناء على ذلك لم تتجاوز صادراته البترولية الى (3.1) مليار دولار بدلا من (5.2) مليار دولار (سيمونز، 1998: 276).

علاوة على ذلك ان استمرار تدهور منشآت النفط في العراق قد يؤدي الى انهيار كبير في انتاج النفط العراقي وقدرته التصديرية وقد تكون له عواقب وخيمة على تنفيذ البرنامج الانساني وان الضغط على المنشآت الحالية سيشكل مخاطر بيئية ويوقع اضرارا اضافية في البنى التحتية ففي نهاية 1998 تدهور انتاج النفط العراقي وانه من غير المحتمل ان تتجاوز قدرته الانتاجية (1.9) ملين برميل في



المستقبل القريب حتى بعد تخصيص الاموال لشراء قطع الغيار الذي تمت الموافقة عليها (UN, 1999:986).

ب- إدارة العوائد النفطية بعد حرب الخليج الثالثة عام 2003: ان انحسار الاحتياطات النفطية في العديد من دول العالم وبالاخص في اوربا وامريكا جعل نفط العراق الغزير محط انظار العالم. كما احتل مكاناً ضمن هموم القوات المحتلة بعد حرب الخليج الثالثة فارسلت قوة خاصة لحماية وزارة النفط في حين تركت الوزارات الاخرى لتحرق وعرضة للسلب والنهب فالبتترول زادت اهميته بعد عام 2003 لانه اصبح قائداً لعملية التنمية في العراق وبما ان البترول الخام من الموارد الناضبة غير المتجددة والتي تستهلك لمرة واحدة وبالتالي عند استخدامها تفنى ولا يمكن تعويضها.

ان بعض البدائل الممكنة لإدارة القطاع البترولي يمكن ان تأخذ الصيغ الاتية: (موسى، 2010: 295).

1. نظام إدارة القطاع العام: وهو النظام الذي تسيطر فيه الحكومة على فعاليات الاستكشاف والحفر والانتاج والتسويق ومن الممكن في اي فعاليه استئجار شركات خاصة اجنبية لتقديم خدمة في ذلك المجال كما معمول به في معظم دول الخليج العربي.

2. نظام الامتياز: وهذا النظام كان سائدا في معظم الدول البترولية حتى عقد السبعينات من القرن العشرين وفي العراق حتى عام 1927 والذي يتضمن منح شركة اجنبية او اكثر عقدا لاستخراج النفط الخام ويصبح بعد الاستخراج ملكا لتلك الشركة تستطيع التصرف به سواء بالبيع او التصفية وتدفع تلك الشركة ربعا وهو مبلغ ثابت عن كل برميل منتج فضلا عن دفع ضريبة على الارباح.

3. نظام عقود المشاركة: وبموجب هذا النظام تتولى الشركة او مجموعه الشركات الاجنبية تقديم التمويل اللازم لانجاز عمليات الاستكشاف والاستخراج بما في ذلك البنى الارتكازية اللازمة لذلك وبعد ذلك فان الكميات المطلوبة من النفط الخام تقسم الى كميتين الاولى يطلق عليها نفط التكلفة وتذهب ملكيتها الى الشركة الاجنبية لتغطية تكاليفها وغالبا مايتم تحديد الحدود العليا لهذه الكمية بـ 40 % وماتبقى يطلق عليه نفط الربح والذي يتم تقسيمه بين الشركات الاجنبية والدول المالكة للنفط بنسب متفق عليها فضلا عن حصول الدولة المالكة على عائد ضرائب على الارباح وربع عن مجمل الانتاج. وقد تدخل الدولة المالكة ايضا كشريك تجاري في العقد وتقدم حصة من راس المال فتحصل على نفس النسبة من نفط التكلفة ونفط الربح.

4. عقود المقاوله والخدمة: وبموجبها تدخل الدولة المالكة للنفط بمنح شركات الاجنبية جزء محدد من الفعاليات في القطاع البترولي مع تحمل اعبائها ومخاطرها لقاء نصيب متفق عليه لتحصل عليه في الفعاليات التي تتكون لاحقا (موسى، 2010: 296).

ومن الطبيعي بالنسبة للعراق بعد تعرضه طوال ثلاث عقود من الحروب والحصار والعزلة والاحتلال ان يأخذ بدراسة تجارب الدول في مجال إدارة قطاعه النفطي وذلك للاستفادة من تجارب هذه الدول وامكانية تطبيقها في عراق اليوم بعد 2003.

2- محاولات تعظيم العوائد النفطية للمدة من (2009-2011) في ظل جولات التراخيص:

تمنح المادة (9) من مشروع قانون النفط والغاز حق إعطاء تراخيص العمليات البترولية على اساس عقد تنقيب وإنتاج بين الوزارة أو الهيئة الاقليمية وشخص عراقي أو اجنبي، معنوي أو حقيقي الذي يبين



للوارة أو الهيئة الاقليمية الفنية والقدرة المالية وفقاً لمعايير أهلية الشركات الموضوعة من قبل المجلس الاتحادي للنفط والغاز .

ونتيجة لتراجع البنى التحتية التي أصابت القطاع البترولي، والمتمثلة بمنظومات الإنتاج والنقل والتصدير، وعدم قدرة العراق على توفير الامكانات المالية والفنية لا سيما الملاكات التي تسربت بسبب الظروف الى خارج العراق او للعمل في قطاعات اخرى.

كان ذلك مبرر الى اللجوء الى الاستعانة بالشركات الاجنبية لتطوير القدرات الانتاجية للحقول البترولية القائمة التي تراجعت قدراتها الانتاجية كثيراً، وطرحت الحكومة العراقية طريقة للتعامل بالتراخيص البترولية التي وصفت بأنها عقود خدمة.

وعقود جولات التراخيص البترولية هي عقود خدمة تعمل فيها الشركة المتعاقدة كمقاول تحت إشراف وسيطرة الجهات المالكة (الحكومة)، وتأخذ ما تصرفه من كلف استثمارية أو مكافآت (اجور خدمة) حسب ما تقوم بإنتاجه من كميات إضافية من النفط المستخرج، ولا علاقة لها بملكية الاحتياطي أو البترول المنتج. أن صيغة عقود الخدمة صيغه شائعة في العالم، وتكون الشركات المتعاقدة عادة شركات متوسطة الحجم . اذ ان الشركات البترولية الكبيرة - لا تفضل على هذه العقود لأنها لا تسمح لها بإضافة الاحتياطي الى موجوداتها المعلنة لتحسين قيمة اسهمها في الاسواق (الخياط، 2008: 7).

اختلفت الآراء بشأن جولات التراخيص فهناك من عدها بداية لتطوير القطاع البترولي، وكما حظيت باهتمام كبير في المناقشات والمؤتمرات داخل العراق (الحكومة، البرلمان، القوى السياسية، خبراء البترول، الاعلام)، وذلك لأهمية الموضوع في تحديد مستقبل العراق الاقتصادي وتعلقه بالثروة البترولية والتي هي ملك الشعب العراقي كما حددها الدستور في المادة (111) من الدستور العراقي،

ومن مزايا جولات التراخيص البترولية انها تحقق مزايا عدة وهي (عبد الرضا، 2011: 12):

1- انها عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالإنتاج مما يسمح باستمرار السيطرة الوطنية على الصناعة البترولية بملحقاتها المتعددة.

2- تحديث الصناعة البترولية العراقية المتهاكة من خلال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستقلها الشركات البترولية الاجنبية الى العراق.

3- ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الزيادة في انتاج وتصدير البترول العراقي.

4- مساهمتها في بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات ورفع مستوى معيشة المواطنين.

5- توفير عشرات الآلاف من فرص العمل للعراقيين وهو ما ينعكس ايجابياً على تقليل معدل البطالة في العراق.

6- تحفيز القطاعات الاقتصادية الاخرى على النمو والتطور استجابة للتطور الهائل الذي يشهده الصناعة البترولية العراقية.

7- ستسهم هذه العقود بتحسين المناخ الاستثماري في العراق مما يحفز المزيد من الشركات الاجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق.

ونتيجة لتقادم مقومات البنى التحتية للصناعة البترولية بعد توقف دام لأكثر من ثلاث عقود حيث لم يتسن للعراق بسبب الحروب والحصار الاقتصادي من تعزيز احتياطاته البترولية والغازية وبذلك



تتناقصت الاحتياطات بفعل الاستنزاف الانتاجي، ونتج عن ذلك كله انخفاض كبير في انتاج البترول الامر الذي ادى الى توقيع وزارة النفط مع الشركات الاجنبية ما يعرف بجولات التراخيص او ما يسمى في اوساط خبراء النفط في الوزارة بعقود الخدمة التي كان الهدف منها زيادة الانتاج وتطوير الحقول على وفق افضل تقنيات الصناعة البترولية العالمية، ومن خلال هذه العقود تقدم الشركات خدماتها لقاء اجر متفق عليه مسبقاً يتم تسديده أو من خلال كميات من البترول.

سابعاً- تحليل تجارب بعض الدول في مجال إدارة العوائد النفطية:

1- التجربة النرويجية: من حسن حظ النرويج أن اهتمام شركات النفط بالتقيب في مياها الاقليمية بدء في وقت متأخر بالنسبة الى بقية الدول الكبرى المنتجة للبترول، كما ان ظروف النرويج ومستوى التقدم أثر ايجابي كبير في نجاحها في إدارة قطاع البترول، فقد كانت تتمتع بأقتصاد متكامل منتعش يتميز بأساس صناعي مرموق وبحكم توفر الشلالات الطبيعية تتميز النرويج بمصادر مستدامة للطاقة أدت الى انخفاض استيراداته البترولية مقارنة بباقي دول أوروبا التي كانت تعتمد كلياً على استيراد البترول (Hassan, 2009: 165).

وبعد اكتشاف حقل (أكو فيسك) عام 1969 أستمرت الاستكشافات في منطقة أكو فيسك بالذات وفي مناطق أخرى من بحر الشمال، ولم تترك هذه النتائج للشك في ان النرويج قد دخلت فعلاً في عهد جديد، وبدلاً من التركيز على المغريات المترتبة على هذه الثروة غير المتوقعة كما يحدث في الدول الاخرى احتفظت النرويج بهدوء كامل في مواجهة هذه الاكتشافات الجسيمة وكان السبب وراء هذا التأي هو كسب الوقت لتهيئة البلد أقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتقبل صناعة النفط والاستفادة منها.

قبل اكتشاف البترول كانت ظروف النرويج اكثر ملائمة للنجاح أذا ما قورنت بغيرها من الدول التي سبقتها في صناعة البترول، فقد كانت النرويج عند بداية صناعة البترول من الناحية الاجتماعية يتمتع بمجتمع منظم ومستقر على مستوى عالٍ للمعيشة حيث تتوفر العناية لكل المواطنين بدون أستثناء وبفضل هذا الامان النفسي للمواطنين وجمال طبيعة النرويج كان وما يزال النرويجيون يميلون في أسلوب حياتهم اليومية الى تفضيل القيم المعنوية والروحية على القيم المادية.

ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التقيب عن البترول تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال وكذلك كانت النرويج تعتبر من اوائل البلدان التي تنادي بحقوق الانسان وتدافع عنها وتؤمن بالتعاون الدولي مما جعلها في موقع الاحترام والثقة لدى بقية البلدان والشعوب.

ومن الناحية الاقتصادية فقد تمتع الاقتصاد النرويجي باقتصاد كامل ومنتعش يتميز بأساس صناعي مرموق بحكم الشلالات الطبيعية تميز البلد بمصادر مستدامة للطاقة أدت الى انخفاض استيراداته البترولية مقارنة ببقية الدول الاوربية التي تعتمد كلياً على استيراد البترول وكما هو معروف فأن النرويج لها تقاليد طويلة ومتطورة في الملاحة وصيد الاسماك مما ادى الى تجارة واسعة النطاق خاصة مع اوربا وامريكا.

ففي عام 1990 مرر البرلمان النرويجي قانون صندوق النفط الحكومي ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الاجل لايرادات قطاع البترول والعمل على تراكم الاصول المالية الحكومية من اجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل والمتعلقة بمتطلبات الانفاق العام في مجال التقاعد



وشيوخة السكان والرعاية الصحية. ويقوم هذا الصندوق بفصل عائدات الدولة من البترول عن الاقتصاد الوطني وعن الاستهلاك الداخلي ويشكل في الوقت نفسه احتياطا يحمي اقتصاد البلد من الذبذبات العنيفة في أسعار البترول (القاسم، شبكة الاقتصاديين العراقيين).

وفي عام 1996 تم تحويل الاموال لأول مرة من خزانة الدولة الى الصندوق، وفي عام 1998 تم السماح بتوظيف اموال الصندوق في اسهم تجارية وتم تسمية الصندوق بصندوق التقاعد. ويشمل الصندوق أضافة الى عوائد البترول ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق وتتولى وزارة المالية المسؤولية العليا لإدارة صندوق التقاعد، وقد عهدت وزارة المالية مهام إدارة الصندوق للبنك المركزي النرويجي وكقاعدة عامة اتفقت عليها الاكثريّة من السياسيين في البلد يجب ان لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي الاستثمارات التي يتولاها الصندوق ومن الناحية طويلة الاجل يعمل الصندوق ومن خلال الدور الادخاري الحالي الذي يقوم به فإنه سوف يعمل على تغطية وتمويل النفقات العامة في المستقبل (شريف، 2009: 359).

2. نموذج الأسكا: يعتبر اول من طرح فكرة تبني نفط الاسكا في توزيع الايرادات البترولية العراقية الاقتصادي الأمريكي ستيفن كليمنز نائب رئيس مؤسسة امريكا الجديدة للابحاث. فقد رأى ان اقامة صندوق عراقي على غرار ما هو موجود في ولاية الاسكا يعد افضل الطرق لتجنب قيام نظام استبدادي اخر ولتجاوز الكوارث التي انطوت عليها التجربة العراقية بل وسوء استخدام الثروة لدى العديد من التجارب في الدول النامية المنتجة للنفط، بعد ذلك بأيام دعا سكوت باري استاذ الاقتصاد في جامعة فير مونت الأمريكية والمسؤول السابق في البنك المركزي الأمريكي الى الاسراع في تطبيق نموذج الأسكا لانه يتطابق مع الهدف الأمريكي المعلن للإدارة الأمريكية في تطوير الديمقراطية في العراق لانه يساعد في توحيد البلاد سياسيا وفي ردم التفاوت الاقتصادي وقد اخذ الفكرة الاقتصادي توماس بالي ساعيا الى تطويرها بشكل مناسب الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والسياسية في العراق.

فأن اقامة ديمقراطية حقيقية في العراق لن تكتمل من دون ربط العراقيين بمصلحة اقتصادية من خلال التوزيع المباشر للثروة النفطية. مشروع الاسكا اثناء مد خط الانابيب لنقل النفط عبر الاسكا صوت مواطنوها عام 1976 على تعديل الدستور بهدف اقامة صندوق الاسكا الدائم لينهض بإدارة واستثمار 25 % من إيرادات حكومة الولاية من النفط ويخضع الصندوق الى إدارة مجلس امناء خاضع للسيطرة امام الحكومة ومواطني الولاية. وتوزع عوائد استثماراته على مشاريع البنية التحتية مع توزيع المتبقي بشكل ارباح سنوية على مواطني الولاية (منهل، 2010). واهم ما يميز الصندوق هو انه يقوم كل عام بتوزيع ارباح على كل من ثبت اقامته سنة في الولاية. وفي عام 2002 بلغت الارباح 1540 دولار لكل فرد. ان الدعو لاقتراء العراق بتجربة الاسكا وتكوين صندوق العراقيين يخصص له جزء من إيرادات النفط لتوزيعها مباشرة على المواطنين. وقد اعتمدت هذه الدعوة على تقدير عوائد البترول العراقية بين 15 الى 20 مليار دولار سنويا او ما يعادل حصة تصل الى 900 دولار للفرد بافتراض عدد السكان 22 مليون نسمة.

في ستينات القرن العشرين بدء الانتاج لأول مرة في الاسكا وتحديدًا من اول حقل كبير فيها عام 1967 من حقل (Mc Arthur River) وفي السبعينات من القرن العشرين وفي اثناء مد خط الانابيب



لنقل البترول عبر ولاية الاسكا الى خليج برود هو، فأدركت حكومة الاسكا ان هناك إيرادات بترولية كبيرة قادمة. صوت المواطنون في الاسكا عام 1976 على تعديل الدستور بهدف اقامة صندوق الاسكا الدائم الذي يتولى استثمار 25 % من العوائد البترولية من العوائد تتلقاها حكومة الولاية ويدار الصندوق من قبل مجلس الامناء خاضع للمساءلة من حكومة الولاية ويعد هذا الصندوق الاول من نوعه الذي يمكن من توزيع العوائد التي تتحقق من استثمار العوائد البترولية على المواطنين وقد بلغ راسمال الصندوق عام 2002 (23.5) مليار دولار واهم مايميز الصندوق هو انه يقوم كل عام بتوزيع الارباح على كل رجل وامرأة وطفل بامكانه ان يثبت اقامه لا تقل عن سنه واحدة في الولاية (جبار، 2009: 134).

ان هذا النموذج قد نادت به بعض الاوساط الاكاديمية في الغرب بعد حرب 2003 على العراق حول امكانية اقامه صندوق العراقيين الذي يعمل على تخصيص جزء من العوائد البترولية وتوزيعها بصورة مباشرة على المواطنين العراقيين وقد اعتمدت الدعوات على تقدير العوائد البترولية العراقية بين (15-20) مليار دولار سنويا اي مايعادل حصة تصل نحو 900 دولار للفرد واقترح البعض ان يكون الصندوق المالك الوحيد للثروة وان توزع اسهمه على العراقيين (الهيبي، 2010).

ان اقامة صندوق توزيع عائدات النفط العراقي يمكن ان يسهم حسب انصار هذا النموذج في تحقيق العديد من المزايا السياسية والاقتصادية (الياسري، 2009 : 136).

أ- يمكن ان يساعد الصندوق على حل العديد من المشاكل السياسية من خلال خلق شعور لدى المواطنين بملكية هذه الثروة وبالتالي تحفيز المشاركة في النظام السياسي من اجل حماية هذا الملكية.

ب- ان اقامة مثل هذا الصندوق ستقلل الحصة التي ستبقى بأيدي مسؤول الحكومة وهذا شأنه ان يقلل حدة النزاعات السياسية الناجمة عن تصارع الاحزاب الاطراف الساعية الى السيطرة على عائدات الموارد الطبيعية .

ج- يشجع الصندوق على زيادة كفاءة صناعه النفط فلما كان مقدار المدفوعات الى المواطنين يتوقف على كفاءة صناعة النفط، فأن هذا الترابط ينبغي ان يزيد من الضغط السياسي لتطوير هذه الكفاءة.

د- ان هذا الصندوق يفسح المجال في التطوير اسواق الاقتراض، ذلك ان توزيع الحصص النفط على المواطنين يسهم في تكوين دخل منتظم يمكن استخدامه كضمانة للاقتراض.

هـ- ان هذا الصندوق يؤدي الى تقليص تدفق العوائد على الحكومة ومن ثم تخفيض هيمنة الدولة على الاقتصاد خاصة اذا كان الناتج المحلي للبلد يعتمد على العوائد البترولية بنسبة 50 % او اكثر وبالتالي تقويض الفساد ونهب الريع وكسب الامتيازات خاصة اذا كانت الحكومة تفتقر الى القدرة على امتصاص وانفاق هذه العوائد بشكل كفوء.

ولهذا الاقتراح اهمية خاصة بالنسبة للعراق اذ انه سينقل البلد من مجتمع تشتري فيه الحكومة الولاء بتوزيع المنافع الى مجتمع من حملة الاسهم يمول حكومته (من خلال دفع الضرائب على الدخل والاسهم) ويجعلها مسؤولة امامه، وبهذه الاسهم يمكن للعراقيين من مختلف الاعراق والمذاهب والاديان ان يتمتعوا جميعا بحصة متساوية من موارد بلادهم ويمكن ان تشارك الحكومة المركزية والحكومات المحلية في حصيله الضرائب المولدة من خلال هذه الترتيبات وقد يلقي هذا الحل قبول قطاع كبير ممن



يعانون من البطالة وبالتالي فان هذا الاقتراح سوف يوسع من نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر اساسا قويا للتحويل الى الديمقراطية.

3- التجربة الكويتية: تعد الكويت اول بلد في العالم ينشي صندوقا للعوائد البترولية وذلك عقب البترول عام 1953 سمي بصندوق الاحتياطي العام عام 1960. وكان يضم جميع استثمارات الحكومة في الداخل والخارج وفي عام 1976 انشأت الحكومة صندوق ادخار اطلق عليه صندوق احتياطي الاجيال القادمة (Jean, 2008:30)، اذ كان الهدف من انشاء هذه الصناديق هو تحقيق العدالة التوزيعية لموارد النفط الناضبة بين الاجيال الحالية والمستقبلية وكذلك تنويع مصادر الدخل الوطني وتوفير ملاذ اقتصاد امن يتم اللجوء اليه وقت الازمات وتدير الصندوق (هيئة الاستثمار الكويتية) وهي هيئة مكلفة بتحقيق عائدات طويلة الامد من فائض عوائد البترول الكويتي وتأمين مصدر بديل لموارد الحكومة حين تنضب مصادر البترول من البلاد وتعد الهيئة المستقلة مسؤولة عن إدارة امور صندوق الاحتياطي العام واصول صندوق الاحتياطي للاجيال فضلا عن صناديق اخرى حسب التوجيه الحكومي وتعد هذه الصناديق الكويتية الاكثر شفافية مقارنة بغيرها وهو من اقدم الصناديق السيادية (ستيفن بيرنيت، 2008: 8).

وتحول دولة الكويت 10 % من قيمة عائدات البترول الى صندوق الاجيال القادمة الذي يقع تحت مسؤولية هيئة الاستثمار الكويتي الاموال كمستثمر عالمي وتتوزع استثماراته في جميع المناطق الجغرافية وتهدف هيئة الاستثمار الى إدارة الجزء المعهود للهيئة من صندوق الاجيال القادمة بهدف المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الاموال وتحقيق عائد مجزي على المدى الطويل (الهيئة العامة للاستثمار في العراق).

ان تطبيق النموذج النرويجي او الاسكا او التجربة الكويتية امر يحتاج الى دراسات وتمحيص لمراحل نموها واسس تطبيقهما على هذه البلدان التي تختلف في انظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن حال العراق.

4- إدارة عوائد القطاع البترولي (تجربة العراق) بعد 2003 :

ومنذ حرب الخليج الثالثة عام 2003 وكانت كافة العوائد البترولية من الصادرات تودع في حساب واحد لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وتشرف عليه لجنة معينة من قبل الامم المتحدة تسمى "مجلس الاستشارات والمراقبة الدولية للعراق" (IAMB). وقد تم إنشاء مجلس (IAMB) كجزء من صندوق تنمية العراق بواسطة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 في مايو/ 2003.

تم تأسيس صندوق تنمية العراق (Development fund Iraq) بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1483 لغرض الوفاء بالاحتياجات الانسانية للشعب العراقي، وإعادة إصلاح البنى التحتية، وإستمرار نزع سلاح العراق ودفع نفقات الإدارة المدنية العراقية الوطنية وأغراض أخرى لمصلحة شعب العراق (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2003: 5).

رغم ما حدث من تغيير بعد حرب الخليج الثالثة فقد ظلت العوائد البترولية محتقظة بأهميتها المحورية كمصدر رئيسي لتمويل النفقات، وظلت سلطات الاحتلال الأمريكية التي حصلت على تفويض من مجلس الأمن بموجب القرار 1483، ووفقاً لهذا القرار الذي يتضمن إلغاء العمل ببرنامج النفط والغذاء الموقع عام 1996 بين العراق والامم المتحدة وتحويل الأموال المتبقية من البرنامج الى



الصندوق، ويذكر في هذا الصدد أن الحاكم الأمريكي للعراق "بول بريمر" قد صادق في يوم 2003/7/7 على الميزانية العراقية المخصصة للنصف الثاني من العام 2003 وبلغت قيمتها حوالي 6 مليارات دولار أمريكي وتمثل العوائد البترولية نحو 3,5 مليار دولار أي تقريباً 90% من مجموع الإيرادات العامة والبالغة (3,8) مليار دولار (وذلك على أساس سعر 20 دولار للبرميل الواحد) والباقي تقدمه الحكومة الأمريكية كمنح الى العراق، وتصرف على مشاريع تصب في مجال الأمن، وتحسين البنية التحتية للطاقة الكهربائية، والبناء وإعادة الأعمار، وتحسين الخدمات في مجال الصحة والاتصالات، إلا أنها مبالغ ضئيلة جداً بالنظر الى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العراق من حالة خطيرة (مظلوم، 2003: 59).

يودع في الصندوق 95% من مبيعات صادرات النفط الخام ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في الصندوق، ويتم إيداع 5% من مبيعات صادرات النفط الخام ومنتجات النفط والغاز الطبيعي في صندوق التعويضات الذي تم تأسيسه بناءً على القرار رقم 687 لسنة 1991، وتم إيداع ما يقارب 11 مليار دولار - أي ما يعادل بيع 440 مليون برميل تم بيعها في حزيران 2002 ولغاية حزيران 2003 وهذه المبالغ مثبتة بسجلات خاصة - وأيضاً تم إيداع مبلغ 7 مليار دولار من حساب العراق لدى الامم المتحدة العائد لبرنامج النفط مقابل الغذاء، إضافة الى تحويل بعض الأموال العراقية المجمدة للصندوق قدرت بـ 19 مليار (بحر العلوم، 2008: 106).

ويتم إدارة العوائد من قبل الامم المتحدة لحين انتخاب حكومة عراقية دستورية، وقد أعلن أن الهدف من وراء إنشاءه هو استخدام العوائد البترولية العراقية بشفافية لتلبية الاحتياجات الانسانية العراقية وإعادة إعمار العراق من الناحية الاقتصادية وإصلاح البنى التحتية وتغطية تكاليف إدارة الشؤون العراقية المدنية بالشكل الذي يحقق التنمية الاقتصادية (Source watch, 2004: 11).

يتولى مسؤولية الاشراف والسيطرة على تأسيس وإدارة واستخدام الصندوق لصالح الشعب العراقي وبالنيابة عنه - المدير الاداري للسلطة الائتلافية المؤقتة (المدير الاداري) ويأمر بصرف الاموال من الصندوق لتلك الاغراض التي يحددها هو كاغراض تعود بالفائدة على الشعب العراقي . ويقوم مديرالسياسة الاقتصادية في السلطة الائتلافية المؤقتة او مسؤول في السلطة يعينه المدير الاداري ، يتولى إدارة الصندوق بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياط الامريكي.

ومن اللائحة التنظيمية لصندوق تنمية العراق نلاحظ ان الصندوق يدار من قبل المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة ويكون هو الامر بالصرف مع مدير السياسات الاقتصادية بالتعاون مع البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ، وان العراق لم يمتلك حق التصرف الكامل والمستقل بموارده المالية . وبموجب القرار رقم 1546 وقرار سلطة الائتلاف رقم (100) تم انتهاء عمل سلطة الائتلاف بتاريخ 2004/6/28 وانتقال إدارة الصندوق والرقابة عليه الى الحكومة العراقية المؤقتة ومن ثم الى الحكومة العراقية الانتقالية والان الحكومة العراقية وبذلك امتلك العراق حق التصرف بموارده المالية .



ويمكن اعتبار صندوق تنمية يعد صندوقاً سيادياً، وأنه في نفس الوقت يعتبر صندوقاً متعدد الاهداف وفقاً لمتطلبات السياسة المالية وبسيولة عالية نسبياً ، او لاغراض استثمار الاحتياطيات الاجنبية وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية وبسيولة عالية ايضاً (صالح، 2008: 7).

ويمثل الـ DFI احد صناديق الاستقرار لمواجهة الحالات العرضية والطوارئ في الموازنة العامة وعلى هذا الاساس تم اقتراح تسعير برميل البترول لاغراض تحديد ايرادات الموازنة العامة للعام 2008 بواقع 57 دولار للبرميل الواحد - وهو سعر اقل من الاسعار المعتمدة حالياً في تصدير البترول الخام بنحو 24-28 دولار للبرميل الواحد ، بغية تراكم موارد اضافية في الصندوق بموجب الفروقات السعرية الافتراضية وذلك يتعلق باعتماد سياسات استقرار وانسيابية عالية في تمويل النفقات العامة عند تعرض موارد البلاد المالية الى تقلبات فجائية او غير مرغوبة خلال السنة المالية ، كما يلحظ ايضاً بان الاستثمارات المالية في هذا المستوى تميل الى مبدأ السيولة اكثر من ميلها الى مبدأ تعظيم العائد مما يجعلها ضمن نطاق واهداف صناديق الاستقرار التي تعمل على اساس الفترة القصيرة .

كما يمثل الـ DFI حساب احتياطي بالعملة الاجنبية ويقع ضمن العمليات المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الدولية ، اذ ينظر الى موارد الصندوق على انها سائلة قدر الامكان لمواجهة اي اهتزازات عاجلة على استقرار القطاع الخارجي في الاقتصاد وانعكاسات ذلك على السوق المالية وعموم الاستقرار الداخلي. وبذلك يعتبر ضمن هذا المستوى من صناديق الثروة السيادية ومن النمط الذي يتجنب اي تكاليف سلبية جراء إدارة تلك الاحتياطيات في هذه المرحلة المبكرة من تراكم الاحتياطيات الاجنبية التي تغطي قرابة ثمانية اشهر استيرادية للعراق في الوقت الحاضر وهي لم تبلغ حدودها المثالية واهدافها النهائية بعد. وان الذهاب الى مبدأ التنويع التام يتطلب التحول التدريجي من مبدأ السيولة الى مبدأ العائد وتعظيمه مما يعني تحمل شيء من المخاطر جراء الاستثمار الطويل الاجل الذي يمتد لاكثر من سنة ويمختلف الموجودات المالية (صالح، 2010: 115).

مما تقدم من تحليل تجارب بعض الدول في مجال إدارة العوائد النفطية ومنها تجربة العراق نجد أن المفتاح الأساسي لتقييم الموقف المالي الخاص بمشكلة إدارة العائدات النفطية من منظور الأجل الطويل يتحدد بالنقاط التالية:

أولاً: من المهم جداً التركيز على العائدات غير النفطية في الموازنة وان أفضل وسيلة هو الفصل بين العائدات النفطية وغير النفطية والتحقق من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة بغض النظر عن حجم العائدات النفطية وهذا يوفر مؤشر مهم لقياس اتجاه واستدامة السياسة المالية أخذاً بنظر الاعتبار حالة عدم التأكد المحيطة بالثروة النفطية . وبكلام أكثر دقة على الإدارة المالية أن لا تزيد الأنفاق العام بنفس معدلات الزيادة التي تحقق في حجم العائدات النفطية وأن تأخذ في الحسبان أن هناك عجز مستتر في الموازنة يجب عدم أغفاله .

ثانياً: العمل على توجيه القدر الأكبر من الإيرادات النفطية نحو تراكم الأصول الإنتاجية المستدامة بحيث يكون العائد المتحقق من هذه الموجودات يغطي جزءاً من العجز الحقيقي الذي تعاني منه الموازنة.



ثالثاً: أعطاء عناية خاصة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية القادرة على زيادة القيمة المضافة الصافية كما هو الحال مع قطاع الصناعة التحويلية، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط الذي تراجعت أسعاره بنسبة تقارب 70% عن عدم حكمة الإدارة المالية في العراق التي أنفقت مليارات الدولارات خلال السنوات الأخيرة على القطاع النفطي المعروف بأنزاله عن بقية القطاعات لتمكينه من زيادة قدراته الإنتاجية والتصديرية بعدد محدود من البراميل النفطية والتي تبخرت أقيامها جميعاً في ظل التراجع الكبير في الأسعار، وهو متغير خارجي لا علاقة للاقتصاد الوطني به. علماً أن مستوى أسعار النفط عالمياً هو المتغير الأهم في تحديد حجم الإيرادات النفطية وليس حجم الإنتاج الذي يواجه عقبات كبيرة منها تقادم البنية التحتية وعدم القدرة التكنولوجية على زيادة الإنتاج بشكل واسع وكذلك تحديد مستويات الإنتاج من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وهو ما لا يمكن للعراق أن يبتعد عنه كثيراً، وعلى الرغم من إعفاء العراق حالياً من الالتزام بالحصص المقررة إلا أنه من المتوقع أن لا يستمر الأمر كذلك في الأجل الطويل.

أما من منظور الأجل القصير فأن تقلب الأسعار العالمية للنفط يؤدي إلى تقلب في التدفقات المالية، فاعتماد العائدات المالية للحكومة على الإيرادات النفطية يجعل من النظام المالي غير حصين وسريع التأثر بالتقلبات الحاصلة في المتغيرات الخارجية ومن ثم أضعاف القرار الاقتصادي للسلطات المالية، وهذا يؤدي إلى عدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي وتقلبات كبيرة في الإنفاق العام والطلب الكلي التي تمتد بآثارها على سعر الصرف الحقيقي وزيادة مخاطر الاستثمار في القطاعات غير النفطية حيث يكون من الصعب على القطاع العام والخاص وضع قرارات وخطط استثمارية طويلة الأجل مما يؤدي إلى تراجع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.

هذه الاعتبارات تحتم على الإدارة المالية اختيار مساراً هادئاً للأنفاق العام بما يمكنها من مواجهة التقلب الحاصل في العائدات النفطية، علماً إن المرحلة الحالية التي تشهد تراجعاً كبيراً في حجم العائدات النفطية رغم صعوبتها إلا أننا نعتقد أنها تحمل بين ثناياها عدد من الإيجابيات التي يمكن تحديدها بالآتي:

- أنها فرصة لمراجعة كافة السياسات والبرامج الانفاقية التشغيلية والاستثمارية.
- ضرورة التركيز على قضايا ترشيد القرارات الاستهلاكية والاستثمارية والاهتمام بمبدأ تحسين الأداء الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية والتصرف دائماً من إدراك كامل لحقائق الندرة الاقتصادية ومحدودية الموارد والذي يساعد على تثبيت قاعدة صحيحة لمستقبل التنمية الاقتصادية.
- إن هذه المرحلة توفر فرصة كبيرة للقطاع الخاص للتحرك نحو توسيع أنشطته الاستثمارية وتعويض النقص الذي سيحدث في الإنفاق الاستثماري الحكومي واستعادة مكانته التي فقدتها بفعل اثر المزامنة أثناء فترة الوفرة النفطية واتساع حجم الإنفاق الحكومي.
- إعادة العلاقات المحلية للقطاع النفطي وضرورة أن يستجيب هذا القطاع للمتغيرات الاقتصادية الداخلية بدلاً من خضوعه للمتغيرات الخارجية التي تجعله يستنزف معظم الموارد المالية المتوفرة لصالح تلبية الطلب الخارجي من خلال العمل على زيادة الإنتاج واستنزاف الثروة النفطية.



وهذا ما يدعم فرضية البحث التي تنص على: "أن إدارة العوائد النفطية بكفاءة وفاعلية يمكن أن يفضي إلى تعظيم ثروات العراق ودعم الاقتصاد العراقي من خلال اعتماد آليات ناجحة في إدارة العوائد النفطية".

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

1- إن كافة الأدلة المتوفرة حالياً في الاقتصاد العراقي والمرتبطة بارتفاع حجم العجز المتوقع في الموازنة إلى حوالي (20) ألف مليار دينار أو ما يعادل (17) مليار دولار وفي ظل التراجع الكبير في أسعار النفط العالمية فأن العجز سيفضي مباشرة إلى حصول زيادات في القاعدة النقدية يولد ضغوطاً تضخمية تنعكس في عجز أكبر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات العراقي نتيجة الارتفاع الواضح في سعر صرف الدينار في ظل مزادات البنك المركزي العراقي للدولار الأمريكي التي قادت إلى تعزيز قيمة الدينار إزاء الدولار وهذا ما قد يشجع زيادة الطلب على الواردات من الخارج وخاصة من قبل القطاع الأهلي والخاص.

2- أن الانخفاض المتحقق في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية واليابان وما نتج عنه من آثار سلبية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وسائر أشكال الاستثمار الأخرى المرتبطة به من منح وقروض، فمن المتوقع أن يكون العبء كبير لاسيما على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي والتي نتوقع لها أن تكون ضعيفة خلال الأعوام القادمة وذلك بسبب تراجع معدلات الاستثمار المتوقعة. وحسب تقديراتنا الخاصة فأن معدل النمو الاقتصادي للعام 2009 والعام 2010 قد تراجع بحدود (4-5%) سنوياً وهو ما سيكون له انعكاسات سلبية كثيرة على مستوى التشغيل وارتفاع معدل البطالة.

3- أن القدرة على امتصاص الصدمة الناتجة عن التقلبات غير المتوقعة في التدفقات المالية يعتمد على قوة الموقف المالي للحكومة الذي يمكنها من مواجهة الأزمة ورفع قدرتها على المناورة أثناء الانخفاض الكبير في العائدات. فالإدارة المالية يمكنها التخفيف من درجة التقلبات من خلال حزمة من الإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى أبعاد الاقتصاد المحلي عن التقلب الحاصل في العائدات النفطية وذلك بالعمل قدر الإمكان من فك الارتباط بين الأنفاق الجاري والعائدات النفطية وتوجيه هذا الأخير قدر المستطاع نحو الأنفاق الاستثماري ورفع معدل الادخار المحلي بشقبة الأهلي والحكومي وبناء الموجودات من النقد الأجنبي كافية لاجتياز الأزمة عند وقوعها.

4- لقد كانت (التجربة النرويجية) إحدى الأمثلة الناجحة في ذلك حيث تمكنت من توزيع فوائد الثروة النفطية على مدى طويل من السنوات إلى جانب حماية القطاعات الاقتصادية غير النفطية من الآثار السلبية لما يعرف بأثر الأنفاق **Spending effect** الناتج عن ظاهرة المرض الهولندي **Dutch disease** في حين لم تتمكن الدول النفطية الأخرى من كبح جماح التوسع في الأنفاق العام عند الارتفاع الكبير في أسعار النفط وزيادة العائدات النفطية مع ما يترتب على ذلك من صعوبة التراجع وتقليل الأنفاق أثناء الانخفاض المتحقق في أسعار النفط العالمية وتراجع حجم العائدات النفطية في الوقت الذي يسود فيه اعتقاد لدى الجهات الحكومية بأن هذا الانخفاض في الأسعار هو حالة مؤقتة وسيتم التغلب



عليها بسهولة وهذا ما يثبط من عزم الحكومة على اتخاذ المعالجات الضرورية مما يؤدي إلى اتساع حالة عدم التوازن المالي وزيادة نسبة العجز وتقشي الضغوط التضخمية وهي الأسباب التي تجبر الحكومة على اتخاذ إجراءات قد تبدو مؤلمة ومتأخرة وخاصة في مجال تأجيل أو إلغاء عدد من المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي ومن ثم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتراجع مستوى التشغيل .

5- أن المعالجات والخيارات المطروحة لا يمكن أن تكون فاعلة إذا ما تم اتخاذها بعد وقوع الأزمة بل لابد لهذه الإجراءات أن تأتي قبل وقوع الحدث ex-ante وبعد وقوع الحدث Ex-post وهذا يكون متضمنا التخفيف من تحيز السياسة المالية نحو التوسع في الأنفاق أثناء التدفق الكبير للعائدات النفطية والعمل على ضمان تحقيق التوازن المالي ضمن مستوى معتدل وطبيعي من الإيرادات النفطية وعلى الحكومة أن تعمل بجد على ضمان تراكم موجودات مالية خلال فترة الوفرة النفطية لإدامة السياسة المالية لفترة ما بعد تلك الوفرة.

6- أن حسن استخدام الموارد المالية هو أحد الجوانب المهمة من جوانب إدارة التنمية بشكل كفوء وحكيم ومهما كانت الموارد كبيرة ومتوفرة فلا بد من أدارتها بشكل أمثل وتوجيهها بشكل صحيح من خلال البرامج والمشاريع الاستثمارية التي تخدم الهدف التنموي وأن عدم الاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد المالية يعني من جانب آخر عدم الاهتمام بالتنمية الاقتصادية الشاملة المتوازنة .

7- أن السياسة النفطية في العراق أخفقت في تطوير الصناعة النفطية، فالبنى التحتية أصيبت بالأضرار، وإن تطويرها يحتاج إلى جهود كبيرة وسياسة نفطية تكثف الجهود لإعادة أعمار القطاع النفطي. كما أن إدارة العوائد النفطية التي كانت متبعة في العراق كانت قاصرة عن إدارة العوائد بالشكل الذي يتلائم مع المسؤولية الكبيرة الملقاة على كاهل العوائد.

ثانياً - التوصيات:

1- ينبغي إعادة النظر في الآليات المتبعة في إدارة العوائد النفطية، وهنا يمكن تأسيس مجلس لإدارة العوائد النفطية، فضلاً عن العمل على تحديث بعض القوانين والتشريعات بما يتلائم مع فلسفة الدولة الحالية في ضوء آلية السوق.

2- تشجيع وتحديد نوع العلاقة الاستثمارية بين الشركات الأجنبية وشركات النفط الوطنية وتقليل القيود والاعباء على المستثمرين في القطاع النفطي.

3- إنشاء قنوات عمل مشتركة بين وزارات الدولة، لتحقيق هدف إدارة العوائد النفطية للتوزيع الأمثل للعوائد وتوظيفها بالشكل الصحيح.

4- توجيه العوائد النفطية نحو مشاريع استراتيجية من خلال التنسيق العالي بين وزارات المالية والتخطيط والنفط.

5- لابد من العمل على تنمية القطاع النفطي بأعتبار أن إيرادات النفط لا تزال تمثل الجزء الأكبر في تكوين الإيرادات العامة، وذلك من خلال معالجة ما يحدها من عملية تنمية وتطوير هذا القطاع من اشكالات سواء اكانت تشريعية أم تلك الفنية التي تتصل بمدى امكانية رفع الطاقات الانتاجية والتصديرية واستكشاف وتطوير الحقول النفطية .



- 6- تنمية القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقعها لكون ذلك يسهم بالنتيجة في تنويع الإيرادات العامة وزيادتها من جهة والتخفيف عن عبء الموازنة من ناحية الاتفاق من جهة أخرى .
- 7- على الهيئة الوطنية للاستثمار بذل جهود استثنائية للعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية بأشكالها المختلفة، وعلى الجهات ذات العلاقة المساعدة على توفير المناخ الملائم لهذه الاستثمارات .

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- 1- الامير، فؤاد قاسم، (2009)، ثلاثية النفط العراقي، ط2، دار الغد للنشر، بغداد/ العراق.
- 2- بحر العلوم، ابراهيم، (2006)، النفط والسياسة النفطية في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت/لبنان.
- 3- بحر العلوم، محمد، (2008)، النفط والسياسة في العراق الجديد (2003-2006)، دار ومكتبة الهلال، ط1، بيروت/لبنان.
- 4- التقرير السنوي (2003-2009)، وزارة النفط، مكتب المفتش العام.
- 5- التقرير السنوي (2003-2011)، وزارة النفط، مكتب المفتش العام.
- 6- تقرير الشفافية الثالث، (2006)، وزارة النفط، مكتب المفتش العام.
- 7- جابر، محمد محمود أحمد، (2009)، نحو صياغة لدور الدولة في الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي التاسع (9-10) ديسمبر، جامعة واسط/العراق.
- 8- جعفر، صباح صادق، (2006)، قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم (9) لسنة 2006، ط1، بغداد/العراق.
- 9- جعفر، علاء الدين، (2009)، تأرجح العائدات النفطية والخيارات المتاحة: الحالة العراقية، وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي/قسم الدراسات والبحوث.
- 10- الجليبي، عصام، (2011)، النفط العراقي، موقع الاقتصاد والأعمال، قضايا اقتصادية.
- 11- حسن، يحيى حمود، (2007)، خصخصة القطاع النفطي في العراق: الممكّنات والتحديات، الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، العدد (14)، جامعة البصرة/العراق.
- 12- حسين، علي، (2006)، مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي/الامارات العربية المتحدة.
- 13- الحلفي، عبد الجبار، (2008)، الاقتصاد العراقي "النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة" مركز العراق للدراسات.
- 14- الخياط، فالح، (2008)، جولة التراخيص النفطية الاولى وخطرها على الصناعة النفطية العراقية، مؤتمر باريس لخبراء النفط .
- 15- الربيعي، فلاح خلف، (2006)، سبل مواجهة آثار برامج التكيف الهيكلي على الاقتصاد العراقي، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد (26) .



- 16- رشيد، عبد الوهاب حميد، (1997)، مستقبل العراق الفرص الضائعة والخيارات المتاحة، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، دمشق/سوريا.
- 17- زيني، محمد علي، (2010)، الاقتصاد العراقي : الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والاداب، ط4.
- 18- ستيفن، بيرنت، (2008)، إدارة الثروة في زمن الاضطراب، اوراق كارنيغي، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، العدد (16)، بيروت/لبنان.
- 19- السعدي، صابر زاير، (2011)، المشروع الاقتصادي الوطني في الدولة العراقية الحديثة، مجلة الحكمة، بغداد، العدد (114).
- 20- سلمان، رمزي، (2004)، السياسة النفطية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (305)، بيروت/لبنان.
- 21- سليمان، عاطف، (2009)، الثروة النفطية ودورها العربي "الدور السياسي والاقتصادي للنفط"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1.
- 22- سيمونز، جيف، (1998)، التكتيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت/لبنان.
- 23- شريف، ابراهيم، (2009)، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة المالية العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان.
- 24- صالح، مظهر محمد، (2008)، صناديق الثروة السيادية تقييم أولي لتجربة صندوق تجربة العراق، البنك المركزي العراقي، بغداد.
- 25- صالح، مظهر محمد، (2010)، الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق، سلسلة كتب بيت الحكمة، العدد (19)، بغداد.
- 26- عبد الرضا، نبيل جعفر، الحلفي، عبد الجبار عبود، (2011)، اهمية التراخيص في السياسة النفطية العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة البصرة.
- 27- الغضبان، ثامر عباس، الأمير، عبد الإله، (2009)، تعجيل خطط رفع انتاج النفط الخام وتصديره في العراق، مجلة الحوار، العدد (20)، معهد التقدم للسياسات الإنمائية، العراق.
- 28- القاسم، فاروق، النرويج كسب نعمة النفط وتجنب نقمته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، متوفر على الرابط التالي: [Http://www.Iraqi economists.net](http://www.Iraqi economists.net).
- 29- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2003)، إعادة أعمار العراق، تقرير ورشة العمل عن العراق والمنطقة ما بعد الحرب، بيروت، الامم المتحدة.
- 30- مركز العراق للدراسات الاستراتيجية، (2007)، وقائع ندوة مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز.
- 31- مشلوش، كاظم مجبل، (2006)، دراسة عن آلية مقترحة للنهوض بالصناعة النفطية في العراق، مجموعة الانفراج النفطية.



- 32- مظلوم، جمال، (2003)، العراق بعد الحرب الى اين، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ابو ظبي/الامارات العربية المتحدة.
- 33- المعموري، عبد علي كاظم، (2007)، مستقبل التواجد الامريكي في العراق، مجلة ابحاث عراقية، العدد (22)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد/ العراق.
- 34- منهل، علي عجيل، (2010)، الاصدقاء الامريكيين ونموذج نفط الاسكا، الحوار المتمدن، بغداد، العدد 2899.
- 35- موسى، عبد الستار عبد الجبار، (2010)، دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وافاقه المستقبلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية/بغداد، العدد (85).
- 36- النعاس، عبد الرحيم محمد، (2010)، النفط الخام سيرة ومسيرة، دار الكتب الوطنية، بنغازي/ليبيا.
- 37- الهيئة العامة للاستثمار، الموقع الرسمي متوفر على الرابط [Http://www.gov.kw/ar](http://www.gov.kw/ar).
- 38- الهيتي، مجيد، (2003)، مساهمة في النقاش حول نفطنا، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، مجلة الثقافة الجديدة، دمشق/سوريا.
- 39- الهيتي، نعمان، الثروة النفطية من اداة للدكتاتورية الى اداة للديمقراطية، متوفر على الرابط التالي: [Http://www.althkafaaljededa.com](http://www.althkafaaljededa.com).
- 40- الياسري، احمد جاسم، (2009)، النفط ومستقبل التنمية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.

ثانياً- المراجع الاجنبية:

- 1- FAO, (2003), food outlook; food and Agriculture Organization, Room, Italy.
- 2- Hassan, Adnan, (2009), a practical Guide to Sovereign wealth funds, London, Euro money institutional investor.
- 3- Issam AL-Chalabi, (2004), Oil in Post Saddam Iraq, Middle East Economic Survey.
- 4- Jean, Francois sezenc, (2008), the gulf SWF, Myths and Reality Middle East Policy, vol 15, no2.
- 5- OAPEC, Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, (2008).
- 6- OPEC, Annual Statistical Bulletin, (2005), Vienna, 2006.
- 7- Salman, Ramzi, (2003), Oil in Post Saddam Iraq, Middle East Economic Survey.
- 8- Scource watches, (2004), development found for Iraq, project of the center for midi democracy.
- 9- United nation, review and assessment of the implementation of Humanities programmers' established to security conceal resolution (1999).